الموقف الاستشراقي من خلافة أبي بكر الصديق رضي اللّه عنه وأثرها في ظهور الشيعة" دراسة تحليلية".

إعداد

د. محمد بن سعيد عبد الله السرحاني

الأستاذ المشارك بقسم الدعوة والثقافة الإسلامية

جامعة أم القرى



"الموقف الاستشراقي من خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأثرها في ظهور الشيعة" دراسة تحليلية"

ملخص البحث:

لا شك أن صلاة المأموم متعلقة بصلاة إمامه تعلقاً وثيقاً ، وعلى المأموم يتتبع هذا البحث الآراء الاستشراقية حول ظهور الشيعة مستعرضاً الرأي القائل بان الشيعة ظهرت كطائفة بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة وأن اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم فيمن يكون خليفة رسول الله ﷺ كان السبب الأساس في ظهور طائفة الشيعة وقد استندت تلك الآراء الاستشراقية على وجهة النظر الشيعية طاعنين في عدالة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين مشككين في أحقية أبي بكر الصديق رضي الله عنه في الخلافة وقد جاء هذا البحث في ثلاثة فصول تناول الفصل الأول: موقف المستشرقين من اختيار أبي بكر الصديق رضي الله عنه خليفة للمسلمين وأثر ذلك الاستخلاف في ظهور الشيعة من وجهة النظر الاستشراقية.

وجاء الفصل الثاني في بيان النظرة الاستشراقية لموقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه من انتخاب أبي بكر رضي الله عنه خليفة للمسلمين وأثره في ظهور الشيعة من وجهة النظر الاستشراقية.

وتناول الفصل الثالث: موقف المستشرقين من دعوى النص على خلافة علي رضي الله عنه وأثره في ظهور الشيعة من وجهة النظر الاستشراقية، ونتيجة للدراسة التحليلية النقدية لمواقف المستشرقين السابقة توصل البحث إلى عدد من النتائج كان من أبرزها أن المستشرقين تابعوا غلاة الشيعة الطاعنين في الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فقد كانت المصادر الشيعية هي مصدرهم الأساس في هذا الموضوع، بل ووجد عدد من المستشرقين من انحرافات غلاة الشيعة في موقفهم من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين مادة خصبة للطعن في الإسلام وقد تبين من خلال مناقشة وجهة النظر الاستشراقية بطلان ما ادعاه المستشرقين من طعون في الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وما لفقوه من مزاعم حول تولية أبي بكر الصديق رضي الله عنه خليفة للمسلمين، وتبين بطلان مزاعم من شكك من المستشرقين في موقف علي رضي الله عنه من خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وتأكد ضعف ما استند إليه بعض المستشرقين في زعمهم النص على تنصيب علي رضي الله عنه وما تابعوه في ذلك غلاة الشيعة، وتأكد بطلان ما زعمه عدد من المستشرقين من إيجاد صلة بين نشأة الشيعة وخلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه إذ لم يظهر أي ذكر لمسمى هذه الطائفة في عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم.

"Orientalism Attitude Towards The Caliphate of Abi Bakr Al Seddeeq ((May God bless him)) and it's Effect on The Appearance of the Sects ((Shea′a)). Analytic Study.

D**. Mohammad Bin Saeed Abdullah Al Sarhani.**

Participating Professor in the department of "Da′aw and Islamic Culture", Fuculty of " Da′aw and Usoul Al Din"Umm Al Qura University.

Abstract:

This search follows the Oriental points of view about the appearance of the Sects, browsing the opinion that the Sects appeared after the death of the Prophet Mohammad "Peace Be Upon Him" and the diversity between the Prophet's Followers ((Sahaba)) "May God Bless Them" on who will be the Caliph, was the main reason of appearing the Sects. These oriental opinions adopted the point of view of the Sects, who stabbed in the justice of the Prophet's followers, and misdoubting in the right of Abi Bakr to be the Caliph of Muslims.

This search is divided into three chapters. The first chapter is discussing the attitude of the Orientals towards the choice of Abi Bakr Al Seddeeq "May God Bless him" as a Caliph of the Muslims, and it's Effect on The Appearance of the Sects ((Shea′a)), from the Sects′ point of view.

The second chapter is discussing the oriental view towards the attitude of Ali Bin Abi Talib "May God Bless him" of electing Abi Bakr Al Seddeeq "May God Bless him" as a Caliph of the Muslims, and it's Effect on The Appearance of the Sects ((Shea′a)), from the Orientalism′ point of view.

The third chapter is discussing the Orientalism′ attitude towards the text that affirms the rightness of Ali Bin Abi Talib "May God Bless him" and it's Effect on The Appearance of the Sects ((Shea′a)), from the Orientalism′ point of view.

As an Analytic Study, The search comes to some results. The most important one is: the Orientals followed the opinions of the exaggerator of the Sects who stabbed in the justice of the Prophet's Followers "May God Bless them". Because, the sources of the Sects were their main references. Some of the Orientals stabbed in Islam using the opinions of the exaggerator of the Sects.

During the discussion of the Orientalism Attitude in the search, we came to some important results: what the Orientals claimed about the Prophet's Followers "May God Bless them", and about electing Abi Bakr Al Seddeeq "May God Bless him" as a Caliph of the Muslims is invalid. And what they claimed about the attitude of Ali Bin Abi Talib "May God Bless him" of electing Abi Bakr Al Seddeeq "May God Bless him" as a Caliph of the Muslims is invalid, too. Besides, the text they adopted to affirms the rightness of Ali Bin Abi Talib "May God Bless him" as a Caliph of the Muslims is weak. And the relationship between the Caliphate of Abi Bakr Al Seddeeq "May God Bless him", and the appearance of the Sects is invalid. Because the name of the Sects wasn't mentioned during the period of the Four Caliphs "May God Bless them".

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، نبينا محمد وعلى آله وصحابته والتابعين،،، وبعد:

تعددت الآراء الاستشراقية حول أسباب ظهور الشيعة وزمن نشأتها؛ إذ ذهب عدد من المستشرقين إلى تبني رأي طائفة من الشيعة الزاعمين بأن الشيعة نشأت كطائفة بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وأن خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه كانت البذرة الأولى لظهور الشيعة مشككين في أحقية أبي بكر الصديق رضي الله عنه في تولي الخلافة، طاعنين في عدالة الصحابة رضوان الله عليهم، ومشككين في موقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه من انتخاب أبي بكر الصديق خليفة للمسلمين، زاعمين النص على خلافة علي رضي الله عنه؛ وخالفهم في هذا الرأي طائفة أخرى من المستشرقين، والذين أكدوا التأثيرات الخارجية في ظهور الشيعة وتكوّن عقائدها نافين صلة ظهورها بمسألة الخلافة.

وإذا كانت قد استفاضت الكتابات المتخصصة من علماء السنة والشيعة حول أسباب نشأة الشيعة وصلتها بخلافة النبي صلى الله عليه وسلم فإن مما يتميز به هذا البحث هو استقراء آراء المستشرقين في هذه المسألة وتحليلها ومناقشتها ليتبين لنا أسباب تلك الاهتمامات الاستشراقية المتكاثرة بالفكر الشيعي، وحتى تبرز تلك الصلة والتلاقح الفكري بين بعض المستشرقين وغلاة الشيعة حتى أصبحت تلك الأفكار الشيعية المتطرفة مصدراً من مصادر المستشرقين في دراستهم للإسلام، وأداة من الأدوات الاستشراقية للطعن في الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

ولن يتم مناقشة شبهات الشيعة في هذا الباب إلا بقدر التناول الاستشراقي

لها، وسيتم التركيز على تفنيد المنهجية الاستشراقية مع إحالة مناقشة الردود على مزاعم الشيعة إلى الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

فكان هذا البحث لمناقشة تلك الادعاءات ولبيان المنهجية التي سلكها المستشرقون في هذه القضية.

وقد جاء البحث في تمهيد وثلاثة فصول على النحو التالي:

التمهيد: التعريف بالاسشتراق.

الفصل الأول: موقف المستشرقين من اختيار أبي بكر ا خليفة للمسلمين وأثره في ظهور الشيعة.

الفصل الثاني: النظرة الاستشراقية لموقف علي بن أبي طالب ا من انتخاب أبي بكر ا خليفة للمسلمين وأثره في ظهور الشيعة.

الفصل الثالث: موقف المستشرقين من دعوى النص على خلافة علي ا وأثره في ظهور الشيعة.

التمهيـــد

التعريف بالاستشراق ونشأته

أولاً: تعريف الاستشراق:

الاستشراق تعريب للكلمة الإنجليزية Orientalism مأخوذ من الاتجاه إلى الشرق، وكلمة الاستشراق لغة مشتقة من (شرق)، «يقال: شرقت الشمس شروقاً إذا طلعت»[١]، وهي تعني مشرق الشمس، وترمز إلى مجال الاهتمام بهذا الحيز المكاني من الكون وهو الشرق.

وقد ورد في بعض المصادر اللغوية (استشرق) أي: طلب علوم الشرق ولغاتهم، وهي مُوَلَّدة عصرية؛ تقال لمن يُعنى بذلك من علماء الفرنجة[٢].

وعلى هذا يكون القصد من (الشرق): الشرق الجغرافي.

وبحث السيد محمد الشاهد في المعاجم اللغوية الأوربية الألمانية والفرنسية والإنجليزية، عن الأصل اللغوي لكلمة (شرق) orient فوجد أنه (يشار إلى منطقة (الشرق) المقصودة بالدراسات بكلمة تتميز بطابع معنوي، وهو Morgenland وتعني (بلاد الصباح) وهذا يعني التحول من المدلول الجغرافي لكلمة (شرق) إلى ما يتضمنه الصباح من النور واليقظة[٣].

ومن معاني كلمة (شرق) في اللاتينية Orient أي: يتعلم أو يبحث عن شيء ما، وبالفرنسية Orienterوتعني: وجَّهَ أو هَدَى أو أرْشدَ، وبالإنجليزية Orientation وOrientate وهى تعني: توجيه الحواس نحو اتجاهٍ أو علامةٍ ما في مجال الأخلاق أو الاجتماع أو الفكر أو الأدب، وفي الألمانية تعني كلمة Sichorientierm أي: يجمع معلومات عن شيء ما[٤].

واصطلاحاً: اتجاه فكري يُعنى بدراسة الإسلام والمسلمين، ويشمل ذلك كل ما يصدر عن الغربيين من دراسات تتناول قضايا الإسلام والمسلمين في العقيدة والسنة والشريعة والتاريخ والمرأة وغيرها من مجالات الدراسات الإسلامية الأخرى.

ويُبين "إدوارد سعيد" المقصود بالمستشرق والاستشراق بقوله: «كل من يقوم بدراسة الشرق أو الكتابة عنه أو بحثه، وسواء كان ذلك المرء مختصاً بعلم الإنسان (الأنثربولوجيا) أو بعلم الاجتماع،أو مؤرخاً أو فقيه لغة (فيلوجيا) في جوانبه المحدودة والعامة على حد سواء هو (مستشرق)، وما يقوم به هو أو هي بفعله هو (استشراق)»(٥).

وكان أول ظهور لمصطلح الاستشراق في أوربا في نهاية القرن الثامن عشر، فقد ظهر أولا في إنجلترا عام ١٧٧٩م وفي فرنسا عام ١٧٩٩م، وأدرج مفهوم الاستشراق في قاموس الأكاديمية الفرنسية عام ١٨٣٨م(٦).

وعلى الرغم من حداثة الاستشراق كمصطلح يدل على تيار فكري معين، إلا أنه كفكرة وأسلوب مواجهة ظهر مع أول مواجهة للإسلام و رسوله صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: نشأة الاستشراق وتطوره:

اختلف الكُتَّاب من مسلمين وغير مسلمين حول تحديد نشأة الاستشراق، وذُكر في ذلك أقوال عدة، ومنها:

من الباحثين من يحدد نشأة الاستشراق كفكرة وأسلوب مواجهة لا كمصطلح بظهور الإسلام وما وقع من جدل وحوار بين المسلمين وأهل الكتاب، ومحاولات اليهود والنصارى التشكيك في عقيدة المسلمين وفي معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم (٧).

وترسخ هذا الجدل بما كتبه "يوحنا الدمشقي" - في بداية القرن الثاني الهجري – من رسائل لمحاورة المسلمين ونصرة إخوانه من النصارى في تلك الفترة(٨).

ومنهم من يحدد نشأة الاستشراق بالفتح الإسلامي للأندلس في بداية القرن الثامن الميلادي؛ إذ شهدت جامعات أشبيلية وقرطبة وغرناطة إقبالاً كبيراً

من الأوربيين لدراسة الحضارة الإسلامية، وخصوصاً مع ازدهار حركة ترجمة الكتب العربية إلى اللغات الأوربية في تلك الفترة(٩).

أما من حدد القرن العاشر الميلادي بداية للاستشراق فأرجعوا ذلك إلى تزايد اهتمام الغرب باللغة العربية وآدابها وتزايد الاهتمام بحركة الترجمة، وكان من أبرز من اهتم بهذا الاتجاه الراهب الفرنسي "سلفستر الثاني" الذي درس في الأندلس ثم تقلد منصب البابوية عام ٩٩٩م، وأوصى بفتح المدارس وبترجمة التراث الإسلامي إلى اللغات الأوروبية(١٠).

ويحدِّدُ المستشرق الألماني "رودي بارت" القرن الثاني عشر الميلادي البداية الفعلية للاستشراق مع ظهور أول ترجمة لاتينية للقرآن الكريم بتوصية من "بطرس" الملقب بالمحترم الذي زار الأندلس وأوصى بإصدار أول ترجمة لمعاني القرآن الكريم إلى اللاتينية عام ١١٤٣م(١١).

وتعتبر الحروب الصليبية مع بداية القرن الثالث عشر الميلادي من البدايات القوية لظهور حركة الاستشراق.

ويحدد عدد من الباحثين البداية العلمية لظهور حركة الاستشراق بانعقاد مجمع (فيينا) عام ١٣١٢م والذي أوصى بإنشاء كراسي اللغة العربية في جامعات (أكسفورد) و(كامبردج) و(بولونيا) و (روما) و(السربون)(١٢).

ويُعَدُ القرنان التاسع عشر والعشرون عصري الازدهار الحقيقي للحركة الاستشراقية، إذ ظهرت في هذين القرنين الجمعيات الاستشراقية التي نشطت في إصدار المجلات والمطبوعات الاستشراقية، وشهد القرن التاسع عشر بداية المؤتمرات الدولية للمستشرقين إذ عقد أول مؤتمر دولي عام ١٨٧٣م(١٣).

مع اختلاف الكتاب من المسلمين وغيرهم في تحديد البدايات الأولى لحركة الاستشراق إلا أن الرأي الذي نذهب إليه أن الاستشراق بدأ مع ظهور الإسلام – وإن لم يحمل هذا الاسم في ذلك الوقت – وازداد في الظهور والانتشار عبر العصور إلى يومنا هذا مع تنامي الهجمات الغربية الاستشراقية والتشويه المتعمد للدين الإسلامي عبر وسائل الإعلام المختلفة في هذا العصر.

الفصــل الأول

موقف المستشرقين من اختيار أبي بكر رضي الله عنه خليفة للمسلمين وأثره في ظهور الشيعة

يدعي عدد من المستشرقين أن الخلاف حول اختيار خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان البذرة الأولى لظهور الشيعة طاعنين في صحة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم أجمعين، مع التشكيك في شرعية خلافتهم؛ متأثرين في ذلك بمزاعم من سبقهم من الشيعة، وسنناقش في هذا الفصل هذه الآراء التي تدَّعي بأن مسألة خلافة النبي صلى الله عليه وسلم كانت سبب ظهور فرقة الشيعة مع الرد على مطاعن المستشرقين ومن تابعهم في الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أجمعين.

يزعم المستشرق "جولد زيهر"[١٤] أن التشيع «نشأ بين كبار الصحابة منذ بدأت مشكلة الخلافة حزبٌ نقم على الطريقة التي انتخب بها الخلفاء الثلاثة الأول وهم أبو بكر وعمر وعثمان الذين لم يراع في انتخابهم درجة القرابة من أسرة النبي»[١٥]، منساقاً خلف وجهة النظر الشيعية مع أن الأولى بالمستشرق – وهم يدعون الإنصاف والموضوعية- أن تأييد مبدأ الانتخابات كما هو حادث في معظم الانتخابات الغربية المعاصرة دون النظر إلى درجة القرابة والوراثة.

وحول سبب ظهور الفرق واختلاف الأمة يقول المستشرق "فان فلوتن"[١٦]: «كانت الإمامة (وهي القيادة العليا للمسلمين) أولى المسائل التي فَرَّقت بين المسلمين ومزقتهم شيعاً وأحزاباً»[١٧].

ولا أحد ينازع في كون تلك المرحلة من مراحل الاختلاف بين المسلمين ولكن لم تكن هي المرحلة الوحيدة لظهور الاختلاف ولم تكن مسألة الخلافة هي المسألة الوحيدة التي كانت سبب اختلاف المسلمين وإن كانت أحد الأسباب.

ويصور المستشرق "توماس أرنولد"[١٨] انتخاب أبي بكر خليفة للمسلمين مؤامرة مخطَّطاً لها من قبل، طاعناً في الصحابة رضوان الله عليهم إذ يزعم قائلاً:

«وحالما وصلت أخبار وفاته – أي النبي صلى الله عليه وسلم – إلى آذان أخلص أتباعه وأول من آمن به أبي بكر وعمر وأبي عبيدة فقد عملوا حالاً على تأمين انتخاب أبي بكر طبق الخطط التي رسموها بكل تأكيد عندما توقعوا قرب أجل مؤسس عقيدتهم»(١٩).

ويتحدَّث المستشرق "كارل بروكلمان" (٢٠) عن تولي أبي بكر ا للخلافة بما لديه من نفوذ وقوة، بخلاف علي ا إذ يزعم قائلاً: «ثم إن علياً ابن عم النبي وزوج بنته، ادَّعى لنفسه الحق في خلافته – أي خلافة النبي صلى الله عليه وسلم – كرئيس للدولة، بوصفه أقرب الناس رحماً إليه، ولكنه كان كسعد بن عبادة سيد الأنصار الذي طمع في الخلافة أيضاً، لا يملك من القوة أو من النفوذ ما يساعده على تحقيق طلبته. ومن هنا لم يلبث أصحاب محمد السابقون أن وُفِّقوا إلى إقناع الناس بالاعتراف بأبي بكر – والد عائشة زوج النبي وكان يتمتع مع عمر بن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح بنفوذ كبير عند محمد – خليفة له، فلم يعد في وسع الأنصار إلا أن يبايعوا الأمير الجديد»(٢١).

ولقد اشتهر المستشرق "بروكلمان" بجهوده المميزة في دراسة الأدب العربي والتاريخ العربي ولكن كتاباته لم تسلم من الغمز واللمز والطعن الموجه للصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، إذ متى ادعى علي رضي الله عنه لنفسه الحق في الخلافة، وهذا التزوير يتبعه طعن آخر في شخص علي رضي الله عنه بوصفه بالضعف وانتقاص قدره ومكانته لدى النبي صلى الله عليه وسلم .

ويطعن المستشرق "يوليوس فلهاوزن" (٢٢)في طريقة تولي أبي بكر وعمر بالخلافة إذ يزعم قائلاً: «وكان أبو بكر وعمر يعلمان أنهما لم يتوليا الخلافة بفضل حق شرعي، بل من طريق الاغتصاب، وهما لم يستطيعا أن يسبغا على رياستهما التي كانت غير شرعية في أول الأمر ثوباً شرعياً إلا فيما بعد»(٢٣).

ومع ما ينسب "لفلهاوزن" من الأسبقية في ظهور منهج نقد الكتاب (المقدس) لدى الغرب وكتاباته الجيدة في ذلك والتي استفاد فيها من البيان

القرآني لتحريف اليهود والنصارى لكتبهم إلا أن ذلك ما منعه من كيل التهم والافتراءات على الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً كما في موقفه هذا وكأنه – والعياذ بالله – يتحدث عن عصابة من عصابات السرقة والنهب في المجتمع الأوربي.

ويزعم المستشرق "فيليب حتى"[(٢٤)] وجود مؤامرة سبقت مبايعة أبي بكر بالخلافة فيقول: «ولعل مبايعة أبي بكر كانت نتيجة اتفاق بينه وبين عمر بن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح، الكتلة الثلاثية التي أدارت شؤون الإسلام وهو بعد في مهده»[(٢٥)].

ومع تميز "فيليب حتى" في إبراز فضل العرب في الحضارة العالمية من خلال إسهاماته التاريخية إلا أنه لم ينفك عن إسقاط الرؤية الغربية في تحليله للأحداث التاريخية في تاريخ الإسلام وما حملت هذه الرؤية من اتهامات للصحابة رضوان الله عليهم كما ورد في موقفه هذا.

ويشكك المستشرق "ليكومتي" في مصداقية انتخاب أبي بكر ا فيقول: «إن انتخاب أبي بكر في سقيفة بني ساعدة الذي تم في الوقت الذي كانت تجري فيه استعدادات دفن محمد قد وصفه عمر في وقت لاحق علناً بأنه فلتة أي تهور واستبداد يمكن أن يغتفر فقط لأن الله قد كلله بالنجاح»[(٢٦)].

وأما توجيه كلام عمر رضي الله عنه فيما أورده المستشرق فسنبينه بالتفصيل في المناقشة العامة القادمة.

المناقشـــة:

اتخذ عدد من المستشرقين من انتخاب أبي بكر ا مطية للطعن في الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وسبباً من أسباب الاختلاف والافتراق وظهور الفرق بما فيها فرقة الشيعة موضوع بحثنا. وللرد على هذه المزاعم – بجانب ما سبق من تعليق على الآراء الاستشراقية السابقة - نعرض الروايات التي

تثبت مبايعة الصحابة لأبي بكر ا في السقيفة ثم البيعة العامة وهل كان ظهور الشيعة كفرقة منذ مبايعة أبي بكر ا كما يزعمون؟

ينقل البخاري حديث عمر بن الخطاب ا حول اجتماع الصحابة في السقيفة ومبايعة أبي بكر ا، إذ يقول: «وإنه قد كان من خبرنا حين تَوفَّى الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأَسْرِهِم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر، فقلت لأبي بكر: يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار، قال: فانطلقنا نريدهم، فلما دنونا منهم لَقِيَنا منهم رجُلان صالحان، فذكرا ما تمالأ عليه القوم فقالا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ فقلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، فقالا: لا عليكم ألا تقربوهم، اقضوا أمركم، فقلت: والله لنأتينهم، فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا رجل مزمل بين ظهرانيهم فقلت: من هذا؟ فقالوا: هذا سعد بن عبادة، فقلت: ما له؟ قالوا: يوعك. فلما جلسنا قليلاً تشهد خطيبهم فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد: فنحن أنصار الله، وكتيبة الإسلام، وأنتم معشر المهاجرين رهط وقد دفت دَافَّةٌ من قومكم، فإذا هم يريدون أن يختزلُونا من أصلنا، وأن يَحْضُنُونا من الأمر. فلما سكت، أردت أن أتكلم، وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر، وكنت أداري منه بعض الحد، فلما أردت أن أتكلم قال أبو بكر: على رسلك، فكرهت أن أُغضبه، فتكلم أبو بكر، فكان هو أحلم مني وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في بديهته مثلها أو أفضلَ منها حتى سكت، فقال: ما ذكرتُم فيكم من خير فأنتم له أهل، ولن يُعرف هذا الأمرُ إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسطُ العرب نسباً وداراً، وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم، فأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا فلم أكره مما قال غيرها، كان والله أن أُقَدَّم فتُضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحب إليّ من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر اللهم إلا أن تُسول إليّ نفسي عند الموت شيئاً لا أجده الآن. فقال قائل من الأنصار: أنا جُذَيْلُها المُحكَّكُ[٢٧] وعُذَيقها المرجب[٢٨]، منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش. فكثر اللغط وارتفعت الأصوات حتى فَرِقْتُ من

الاختلاف فقلت: ابسط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الأنصار ونَزَوْنا على سعد بن عبادة فقال قائل منهم: قتلتم سعد بن عبادة. فقلت: قَتَل الله سعد بن عبادة. قال عمر: وإنا والله ما وجدنا فيما حَضَرْنا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر. خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا فإما بايعناهم على ما لا نرضى وإما نخالفهم فيكُونُ فساداً فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يُتابعُ هو ولا الذي بايعه تغرةً أن يقتلا»[٢٩].

والمتأمل في رواية أبي بكر الصديق رضي الله عنه في السقيفة يتبين له كيف كان حرص الصحابة رضوان الله عليهم من أنصار ومهاجرين على درء الفتنة وعلى إنزال المهاجرين والذين لهم السبق في الإسلام منزلتهم وكيف كان المهاجرون رضوان الله عليهم يتدافعون الخلافة إذ أدركوا تبعاتها مع حرص الجميع على الاستعجال في إتمام البيعة حتى لا تحدث فتنة بين المسلمين وفي كل ذلك تفنيد جلي لمزاعم من طعن في تلك البيعة والتي رددها المستشرقون في مزاعمهم السابقة.

وفي رواية أخرى يبين أبو بكر ا أحقية المهاجرين بالإمارة إذ قال: «نحن الأمراء وأنتم الوزراء، فقال الحباب بن المنذر ا: لا والله لا نفعل منا أمير ومنكم أمير، فقال أبو بكر ا: لا، لكنا الأمراء، وأنتم الوزراء»[٣٠].

وفي مسند أحمد عن أبي سعيد الخدري ا قال: «لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قام خطباء الأنصار فجعل منهم من يقول: يا معشر المهاجرين، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استعمل رجلاً منكم قرن معه رجلاً منا، فنرى أن يلي هذا الأمر رجلان: أحدهما منكم، والآخر منا. قال: فتتابعت خطباء الأنصار على ذلك، قال: فقام زيد بن ثابت فقال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من المهاجرين، وإن الإمام إنما يكون من المهاجرين، ونحن أنصارهم، كما كنا أنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقام أبو بكر فقال: جزاكم الله من حي يا معشر الأنصار، وثبت قائلكم والله لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم»[٣١].

وبعد أن استقر الرأي على استخلاف أحد المهاجرين وأحقيتهم بالإمارة، قال أبو بكر ا كما في صحيح البخاري: «فبايعوا عمر بن الخطاب، وأبا عبيدة بن الجراح، فقال عمر: بل نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذ عمر بيده فبايعه وبايعه الناس »(٣٢).

والمتأمل في هذه البيعة يرى كيف تدافع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين الإمارة ولم يكونوا يتشوفون إليها أو يتصارعون من أجلها كما زعم بعض المستشرقين.

وكانت هذه البيعة تعرف بالبيعة الخاصة يوم وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي اليوم التالي خرج إلى المسجد فبايعه الناس البيعة العامة، بعد أن ألقى عمر بن الخطاب ا خطبة بيَّن فيها مكانة أبي بكر الصديق ا في الصحبة والهجرة، وأبو بكر ا صامت لا يتكلم، حتى انتهى عمر ا من خطبته، وطلب من أبي بكر الصعود للمنبر لتلقي البيعة العامة، قال الزهري عن أنس بن مالك أنه قال: «سمعت عمر يقول لأبي بكر ب يومئذ: اصعد المنبر، فلم يزل به حتى صعد المنبر، فبايعه الناس عامة»(٣٣).

ويُجلي أبو بكر الصديق رضي الله عنه مسلكه في قيادة الأمة والقائم على إقامة العدل والإنصاف بين رعيته داعياً إلى مناصحته رضي الله عنه مؤكداً على الالتزام بطاعة الله ورسوله والاهتداء بهديه صلى الله عليه وسلم كمعيار لطاعته رضي الله عنه متجرداً من حظوظ الدنيا وشهواتها راسماً منهجاً قويماً يهتدي به ولاة المسلمين من بعده.

ويذكر ابن هشام خطبة أبي بكر ا قال: «فتكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه بالذي هو أهله، ثم قال: أما بعد أيها الناس، فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنتُ فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد إلا ضربهم الله

بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله»(٣٤).

ولم يخالف أبو بكر رضي الله عنه العهد الذي أعلنه في هذه الخطبة بل أقام العدل بين رعيته وساس الدولة على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولم ينقم على حكمه أحد فضلاً أن تكون خلافته بداية افتراق الأمة كما يزعم بعض المستشرقين أو اللحظة التي ظهرت فيها فرق الشيعة كما يزعمون والتي لم يكن ذكر ولم يشتهر هذا المسمى في عهده رضي الله عنه كما يدعون.

ويظهر للمتأمل في روايات اجتماع السقيفة أن الأنصار رضوان الله عليهم هم المبادرون لعقد الاجتماع لاختيار الخلفية، وهذا يؤكد بطلان مزاعم المستشرقين بأن الاجتماع خطط له وتآمر على ترتيبه أبو بكر وعمر وأبو عبيدة لاختيار أبي بكر خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويشير فاضل الكبيسي في رده على مزاعم المستشرقين إلى جانب هام في رواية أحداث السقيفة فيقول: «في هذا الموقف العظيم نرى في رواية أحداث السقيفة الإيمان في جماعة المؤمنين يعمل في كل ناحية ومن كل وجه، ففي موقف الخلاف مما هو أشد ما يختلف الناس عليه، يقول عمر بن الخطاب ا لمن سأله: أين تريدون؟: (نريد إخواننا من الأنصار)، فالأخوة ما زالت تعمل عملها، ورابطة العقيدة ما زالت على قوتها، وعندما قام رجل من الأنصار وتكلم فقال: (نحن أنصار الله) فلم يكونوا أنصار عصبية جاهلية، ولا أنصار إقليمية، وإنما أنصار الله وكتيبة الإسلام، وهذا ما يبين لنا بوضوح كيف صاغ الإسلام المجتمع العربي صياغة عقائدية إسلامية بعيدة عن الولاءات القبلية والانتماءات العرقية»(٣٥).

وفي التمهيد لابن عبدالبر عن زر بن عبدالله قال: «كان رجوع الأنصار يوم سقيفة بني ساعدة لكلام قاله عمر: أنشدكم بالله أتعلمون أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يصلي بالناس؟ قالوا: نعم، قال: فأيكم تطيب نفسه أن يزيله

عن مقام أقامه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟! قالوا: كلنا لا تطيب أنفسنا أن نزيله عن مقام أقامه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم »[٣٦].

وفي سنن الترمذي عن حذيفة بن اليمان ب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن مسعود»[٣٧].

ومما يستدل به على أولوية أبي بكر بالخلافة ما رواه البخاري عن جبير بن مطعم ا قال: أتت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئت فلم أجدك؟ كأنها تريد الموت، قال: «إن لم تجديني فأت أبا بكر»[٣٨].

يقول ابن حزم تعليقاً على هذا الحديث: «وهذا نص جلي على استخلاف أبي بكر»[٣٩].

على أن الصحيح من أقول علماء الأمة أن لا نص على خلافة أحد من الصحابة وأن ما ورد في هذه النصوص وغيرها من أفضلية أبي بكر رضي الله عنه أشارات ودلائل يستنبط منها أهليته للخلافة وأحقيته رضي الله عنه على سائر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بالخلافة.

يقول ابن تيمية في هذه المسألة: «التحقيق أن النبي صلى الله عليه وسلم دلّ المسلمين على استخلاف أبي بكر وأرشدهم إليه بأمور متعددة من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبار راض بذلك حامد له، وعزم على أن يكتب بذلك عهداً ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه فترك الكتاب اكتفاء بذلك»[٤٠].

ثم يقول: «فخلافة أبي بكر الصديق دلت النصوص الصحيحة على صحتها وثبوتها ورضا الله ورسوله صلى الله عليه وسلم له بها، وانعقدت بمبايعة المسلمين له واختيارهم إياه اختياراً استندوا فيه إلى ما علموه من تفضيل الله ورسوله بها وأنها حق وأن الله أمر بها وقدرها وأن المؤمنين يختارونها، وكان هذا أبلغ من مجرد العهد بها؛ لأنه حينئذ يكون طريق ثبوتها العهد، وأما إذا كان

المسلمون قد اختاروه من غير عهد ودلت النصوص على صوابهم فيما فعلوه ورضا الله ورسوله بذلك كان ذلك دليلاً على أن الصديق كان فيه من الفضائل التي بان بها عن غيره ما علم المسلمون به أنه أحقهم بالخلافة، فإن ذلك لا يحتاج إلى عهد خاص»[٤١].

ومما يؤكد أحقية أبي بكر ا بالخلافة إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على مبايعته وعدم ادعاء أحد منهم أنه أولى بالخلافة من أبي بكر. وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وفي الصحيحين أيضاً عنه أنه قال يوم السقيفة بمحضر من المهاجرين والأنصار: أنت خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم ينكر ذلك منهم منكر، ولا قال أحد من الصحابة: إن غير أبي بكر من المهاجرين أحق بالخلافة منه، ولم ينازع أحد في خلافته إلا بعض الأنصار طمعاً في أن يكون من الأنصار أمير ومن المهاجرين أمير، وهذا مما ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم بطلانه، ثم الأنصار جميعهم بايعوا أبا بكر إلا سعد بن عبادة لكونه هو الذي كان يطلب الولاية، ولم يقل قط أحد من الصحابة: إن النبي صلى الله عليه وسلم نص على غير أبي بكر ا، لا على العباس ولا على علي ولا على غيرهما، ولا ادعى العباس ولا علي ولا أحد ممن يحبهما الخلافة لواحد منهما، ولا أنه منصوص عليه، بل ولا قال أحد من الصحابة: إن في قريش من هو أحق بها من أبي بكر لا من بني هاشم ولا من غير بني هاشم، وهذا كله مما يعلمه العلماء العالمون بالآثار والسنن والحديث، وهو معلوم عندهم بالاضطرار، وقد نقل عن بعض بني عبد مناف مثل أبي سفيان وخالد بن سعيد أنهم أرادوا أن لا تكون الخلافة إلا في بني عبد مناف، وأنهم ذكروا ذلك لعثمان وعلي، فلم يلتفتا إلى من قال ذلك لعلمهما وعلم سائر المسلمين أنه ليس في القوم مثل أبي بكر، ففي الجملة جميع من نقل عنه من الأنصار وبني عبد مناف أنه طلب تولية غير أبي بكر لم يذكر حجة دينية شرعية، ولا ذكر أن غير أبي بكر أحق وأفضل من أبي بكر، وإنما نشأ كلامه عن حب لقومه وقبيلته وإرادة منه أن تكون الإمامة في قبيلته، ومعلوم أن مثل هذا ليس من الأدلة الشرعية ولا الطرق الدينية ولا هو مما أمر الله ورسوله المؤمنين باتباعه، بل هو شعبة جاهلية ونوع

عصبية للأنساب والقبائل، وهذا مما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بهجره وإبطاله»[٤٢].

ولم يكن أبو بكر ا بالحريص على الإمارة - كما يلمح إلى ذلك بعض المستشرقين- ففي المستدرك للحاكم عن عبدالرحمن بن عوف ا قال: «خطب أبو بكر ا فقال: والله ما كنت حريصاً على الإمارة يوماً ولا ليلة قط، ولا كنت راغباً فيها، ولا سألتها الله في سر ولا علانية، ولكني أشفقت من الفتنة وما لي في الإمارة من راحة، لقد قلدت أمراً عظيماً ما لي به من طاقة ولا يد إلا بتقوية الله عز وجل»[٤٣].

وحال الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً مع خلافة أبي بكر ا من الطاعة والانقياد لأوامره ومناصرته ليؤكد على أحقية أبي بكر ا للخلافة، فلو لم يكن خليفة مرتضى لما تركوا الإنكار عليه وما أطاعوه مع صدقهم وديانتهم وقوتهم في الحق، ومع ذلك لم يؤثر احتجاجهم على ولايته أو إنكارهم على رعايته، ويؤكد أبو بكر الباقلاني شرعية خلافة أبي بكر ا وإجماع الصحابة على اختياره فيقول: «وأن العاقدين له الأمر يوم السقيفة من أفاضل أهل الحل والعقد، ممن يصلح لإمامة المسلمين والتقدم عليهم، وهم عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح بمحضر من بشير بن سعد وأسيد بن حضير وعمران بن الحصين وغيرهم من الأنصار ومن حضر من المهاجرين، وأن هذا العقد وقع بمحضر من جمهور الأمة وأهل القدوة منهم ولم ينكره منكر ولا قدح فيه قادح، بل تتابعوا على البيعة من ساعتهم وبقية يومهم»[٤٤].

ولم يقل أحد من الصحابة: إن عمر أو عثمان أو عليًّا أو غيرهم هم أفضل من أبي بكر أو أحق منه بالخلافة، لعلمهم فضله ومن تقديم الرسول صلى الله عليه وسلم له في الفضائل ما ظهر لكل من صحبه صلى الله عليه وسلم ، فكيف يتجرأ مستشرق بأن يكون حاكماً على الإسلام وأهله ويفاضل بينهم؟!

وكيف لا يكون أبو بكر ا الأولى بالخلافة والأحق بها، وقد استفاضت أخبار فضائله في أحاديث عدة، فنصرته للنبي صلى الله عليه وسلم وأسبقيته

للإيمان وتصديقه للنبي صلى الله عليه وسلم وجهاده بنفسه وماله في سبيل الله وصحبته للنبي صلى الله عليه وسلم في هجرته، وعلمه، وإنفاذه جيش أسامة، وقتاله للمرتدين، وغيرها من مناقبه ا، وقد بوب أهل الحديث أبواباً في فضله ا [٤٥].

ومما ورد في أسبقيته للإسلام قوله صلى الله عليه وسلم: «ما دعوت أحداً إلى الإسلام إلا كانت له كبوة غير أبي بكر فإنه لم يتلعثم» [٤٦].

ومن سرعة استجابته لدعوة النبي صلى الله عليه وسلم وتصديقه المطلق لما يخبر به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من أخبار الغيب استحق لقب الصديق ا، ففي البخاري عن أنس بن مالك ا أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد أحداً وأبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فقال: «اثبُتْ أُحُد فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان» [٤٧].

وقد كان ا من أحب الناس إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فعن عمرو بن العاص ا أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه على جيش ذات السلاسل، قال: فأتيته فقلت: «أيُّ الناسِ أحبُ إليك؟ قال: عائشة، فقلت من الرجال؟ قال: أبوها، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر بن الخطاب فعدّ رجالاً» [٤٨].

ومن بيان منزلته عند النبي صلى الله عليه وسلم دفاع النبي صلى الله عليه وسلم عنه وبيان فضله بين الصحابة، ويتجلى ذلك في أحاديث عدة، منها ما رواه أبو الدرداء ا قال: «كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه حتى أبْدى عن ركبته، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أما صاحبكم فقد غامَرَ)، فسلم وقال: يا رسول الله إني كان بيني وبين ابن الخطاب شيءٌ، فأسرعتُ إليه ثم ندمتُ، فسألته أن يغفر لي فأبى عليَّ، فأقبلت إليك. فقال: (يغفر الله لك يا أبا بكر –ثلاثاً–). ثم إن عمر ندم، فأتى منزل أبي بكر فسأل: أثَمَّ أبو بكر؟ فقالوا: لا. فأتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فجعل وجه النبي صلى الله عليه وسلم يتمعَّر، حتى أشفق أبو بكر فجثا على ركبتيه فقال: يا رسول الله، والله أنا كنتُ أظلم (مرتين)، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله بعثني إليكم،

فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟ (مرتين). فما أوذي بعدها»(٤٩).

وقد وقى الله المسلمين بخلافته فتناً عظيمة، وكان موقفه الحازم من المرتدين تثبيتاً للدعوة الإسلامية ودرءاً للفتنة التي كادت تقضي على هذه الدعوة في أول نشأتها، وفي ذلك يقول أبو هريرة ا: «والله الذي لا إله إلا هو لولا أبو بكر استخلف ما عُبِدَ الله، ثم قال الثانية، ثم قال الثالثة، فقيل له: مه يا أبا هريرة، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه أسامة بن زيد في سبعمائة إلى الشام، فلما نزل بذي خشب قُبِض رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتدت العرب حول المدينة، فاجتمع إليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا أبا بكر رد هؤلاء، توجه هؤلاء إلى الروم وقد ارتدت العرب حول المدينة؟! فقال: والذي لا إله غيره لو جرّت الكلاب بأرجل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ما رددت جيشاً وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا حللت لواءً عقده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجه أسامة فجعل لا يمر بقبيلة يريدون الارتداد إلا قالوا لولا: إن لهؤلاء قوة ما خرج مثل هؤلاء من عندهم، ولكن ندعهم حتى يلقوا الروم، فهزموهم وقتلوهم ورجعوا سالمين، فثبتوا على الإسلام»(٥٠).

ومن بيان فضله ا ما شرفه الله من صحبة النبي صلى الله عليه وسلم في هجرته، وقد أوردت كتب السنة خبر تلك الهجرة والصحبة، فيما رواه البراء ا (٥١).

وقد حظي بشرف المدح والنصرة والحماية من الله تعالى في كتاب الله تعالى في خبر تلك الهجرة، قال تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾(٥٢).

ويورد ا خبره مع النبي صلى الله عليه وسلم في الغار فيقول: قلت للنبي صلى الله عليه وسلم وأنا في الغار: لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا. فقال: «وما ظنُّك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما»(٥٣).

وكان ا من أعلم الصحابة ومن أكثرهم فقهاً وعلماً بالسنة، ومن فقهه لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ما رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري ا قال: خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس وقال: «إن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ذلك العبد ما عند الله»، قال: فبكى أبو بكر، فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد خُيِّر، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المخيَّر، وكان أبو بكر أعلمنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنّ أمنَّ الناس عليَّ في صحبته وماله أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر، ولكن أخوة الإسلام ومودته، لا يبقينَّ في المسجد بابٌ إلا سُدَّ، إلا بابَ أبي بكر»(٥٤).

فانظر إلى هذه المنقبة العظيمة التي اختص بها ا دون سائر الأمة، وهذا الثناء والمكانة التي ميزه بها صلى الله عليه وسلم ، ويورد ابن حجر استنباط السلف على هذا الحديث فيقول: «قال الخطابي وابن بطال وغيرهما: في هذا الحديث اختصاص ظاهر لأبي بكر، وفيه إشارة قوية لاستحقاقه للخلافة، ولاسيما وقد ثبت أن ذلك كان في آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي أمرهم فيه أن لا يؤمهم إلا أبو بكر»(٥٥).

وقد كان فيه من العبادة والتقوى ما يُنزِّهه عن التآمر على أمر الخلافة كما يزعم بعض المستشرقين ومن ساروا على نهجهم من الشيعة، ومما ورد في تقواه وسبقه إلى فضائل الأعمال والعبادات ما ورد في البخاري أن أبا هريرة ا قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من أنفق زوجين من شيء من الأشياء في سبيل الله دُعي من أبواب – يعني الجنة –: يا عبدالله هذا خيرٌ، فمن كان من أهل الصلاة دُعي من باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد دُعي من باب الجهاد، ومن كان من أهل الصدقة دُعي من باب الصدقة، ومن كان من أهل الصيام دُعي من باب الصيام وباب الريان». فقال أبو بكر: «ما على هذا الذي يُدعى من تلك الأبواب من ضرورة، وقال: هل يُدعى منها كلها أحد يا رسول الله؟ قال: «نعم وأرجو أن تكون منهم يا أبا بكر»(٥٦).

وكان من نزاهته ا وورعه من الوقوع في الحرام ما تشهد به سيرته ا كلها، ومن ذلك ما أخبرت به عائشة لقالت: «كان لأبي بكر غلام يخرج له الخراج، وكان أبو بكر يأكل من خراجه، فجاء يوماً بشيء فأكل منه أبو بكر، فقال له الغلام: أتدري ما هذا؟ فقال أبو بكر: وما هو؟ قال: كنت تكهَّنْتُ لإنسان في الجاهلية، وما أُحسِنُ الكهانة، إلا أني خدعته فأعطاني بذلك، فهذا الذي أكلتَ منه. فأدخَلَ أبو بكر يدَهُ فقاء كل شيءٍ في بطنه»[٥٧].

وكان من أكثر الصحابة جهاداً بماله ا، وورد في مدحه آيات تتلى في كتاب الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝١٧ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾[٥٨].

وذكر الواحدي بأن هذه الآية نزلت في أبي بكر ا لكثرة ما كان يجود به من ماله في حماية وإعتاق الأرقاء المستضعفين[٥٩].

ويقول ابن كثير: «وقد ذكر غير واحد عن المفسرين أن هذه الآيات نزلت في أبي بكر الصديق ا، حتى إن بعضهم حكى الإجماع من المفسرين على ذلك»[٦٠].

ومن أخص خصائصه وفضائله ا استخلافه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم دون سائر الصحابة لإمامة المسلمين في الصلاة ؛ ويستشهد السيوطي لأفضلية أبي بكر ا وأولويته بالخلافة بحديث أمر النبي صلى الله عليه وسلم له بإمامة الناس في الصلاة في مرضه صلى الله عليه وسلم ثم يقول: «قال العلماء: هذا الحديث أوضح دلالة على أن الصديق أفضل الصحابة على الإطلاق وأحقهم بالخلافة وأولاهم بالإمامة»[٦١].

وكان من زهده ونزاهته وورعه ا أنه لما حضرته الوفاة قال: «ردوا ما عندنا من مال المسلمين، فإني لا أصيب من هذا المال شيئاً، وإن أرضي التي بمكان كذا وكذا للمسلمين، بما أصبت من أموالهم، فدفع ذلك إلى عمر، ولقوح، وعبد صقيل، وقطيفة ما تساوي خمسة دراهم، فقال عمر ا: لقد أتعب من بعده»[٦٢].

ويطول بنا المقام لبيان مناقبه ا ومكانته عند رسول اله صلى الله عليه وسلم ، وبين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، والتي أهلته لأن يكون خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وبعد هذا يحسن بنا أن نفند جانباً آخر من استدلالات المستشرقين المشككة في شرعية خلافة الصديق ا وهو استدلالهم بما ورد في صحيح البخاري على لسان عمر ا بأن بيعة أبي بكر كانت فلتة فلم يكن معناها كما زعم المستشرق بالتهور والاستبداد، ففي بيان معناها يقول ابن الأثير: «أي: أراد بالفلتة الفجأة، ومثل هذه البيعة جديرة بأن تكون مهيجة للشر والفتنة فعصم الله من ذلك ووقى، والفلتة: كل شيء فُعل من غير روية، وإنما بودر بها خوف انتشار الأمر»[٦٣].

وورد في لسان العرب: «قال أبو عبيد: أراد فجأة، وكانت كذلك، لأنها لم ينتظر بها العوام، إنما ابتدرها أكابر أصحاب سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين، وعامة الأنصار، ثم أصفق الكل له بمعرفتهم أنه ليس لأبي بكر ا منازع ولا شريك في الفضل، ولم يكن يحتاج في أمره إلى نظر ولا مشاورة، قال الأزهري: إنما معنى فلتة: البغتة، قال: وإنما عوجل بها مبادرة لانتشار الأمر، حتى لا يطمع فيها من ليس لها بموضع»[٦٤].

وفي الحديث عندما جاء سائل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله: «إن أمي افتلتت نفسها فماتت ولم توص أفأتصدق عنها؟ قال: نعم. قال أبو عبيد: افتلتت نفسها يعني: ماتت فجأة، ولم تمرض فتوصي»[٦٥].

وإن ما ورد عن عمر بن الخطاب ا من هذه المقولة ليس معناه اعتراض عمر ا على خلافة أبي بكر، أو عدم أحقيته بالخلافة إنما هو تنبيه من عمر ا بأن ما حصل من إجماع المسلمين على بيعة أبي بكر ومن سرعة بيعته لا يمكن أن يتحقق لغيره من الولاة لفضله ا، فينبه ا المسلمين من بعده.

ومما سبق يتبين اتفاق الصحابة رضوان الله عليهم على بيعة أبي بكر ا

وأحقيته بها، وأن الله وقى به وبخلافته ظهور الفتن والافتراق، وكانت خلافته جمعاً لكلمة المسلمين وتوحيداً لصفوفهم بعد أن كادت أن تتمزق وتتفتت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وظهور المنافقين والمرتدين، فأقام الله بخلافته دين الإسلام وامتدت رقعة الإسلام في عهده ا، واجتمعت كلمة المسلمين، ولم يكن للشيعة في عهد خلافته ذكر ولا ظهور ولا كيان، بل ولم يكن يُعرف هذا الاسم على أنه وصف لفرقة من الفِرق في عهده ا، ولا في عهد عمر وبداية عهد عثمان ب قبل أن يتظاهر أهل الفتن من يهود ومجوس بالإسلام.

ويشير شيخ الإسلام ابن تيمية إلى بطلان مزاعم من ادعى ظهور اسم الشيعة في عهد أبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم جميعاً فيقول: «ففي خلافة أبي بكر وعمر لم يكن أحد يسمى من الشيعة ولا تضاف الشيعة إلى أحد»(٦٦).

ويؤكد الحقيقة نفسها أحد علماء الشيعة محمد حسين آل كاشف الغطاء بأن لفظ الشيعة لم يظهر في زمن أبي بكر وعمر فيقول: «ولم يكن للشيعة والتشيع يومئذ مجال للظهور؛ لأن الإسلام كان يجري على مناهجه القويمة»(٦٧).

وإذا كان هذا الاسم لم يظهر في عهد الخلفاء الراشدين كدليل على ما اشتهر بأنه نسبة إلى الشيعة، فمن باب أولى أن يبطل مزاعم الشيعة الذين أعادوا ظهور الشيعة إلى قبل عهد الخلفاء الراشدين إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو قبلها! ويبطل مزاعم المشككين في أفضلية أبي بكر ا وأحقيته بخلافة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك لفضله ولإجماع الصحابة رضوان الله عليهم على تقديمه للخلافة ا.

الفصــل الثاني

النظرة الاستشراقية لموقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه من انتخاب أبي بكر رضي الله عنه خليفة للمسلمين وأثره في ظهور الشيعة

تابع عدد من المستشرقين طائفة من كُتَّاب الشيعة الطاعنين في خلافة أبي بكر ا والمشككين في قبول علي اختيار أبي بكر ا خليفة للمسلمين، إذ تدعي المستشرقة "لورا فيشا فاغليري"[(٦٨)] عدم رضا علي (ا) عن بيعة أبي بكر معتمدة على بعض الروايات التي تشير إلى تأخره في البيعة فتقول بأن: «علياً (ا) لم يبايع أبا بكر إلا بعد مرور ستة أشهر على خلافته»[(٦٩)].

ولعل المستشرقة لم تقف على الروايات الأولى التي تثبت مبايعة علي رضي الله عنه لأبي بكر، إذ قد يكون التبس عليها الأمر كما التبس على غيرها.

ويزعم المستشرق " دونالدسن"[(٧٠)] أن قلة مناصري علي ا اضطره إلى عدم إظهاره معارضة بيعة أبي بكر ا، فيقول: «ويظهر أن علياً فَكَّر طويلاً في مخاطرته لإثبات حقه فقرر بالتالي أن لا يفعل إذ كما قال هو لبعض أصحابه: إن أكثر الرؤساء هم مع خصومه»[(٧١)].

يُعتبر المستشرق "دونالدس" من المهتمين بدراسة تاريخ الشيعة وعقائدها ويظهر تأثره بتبني وجهة النظر الشيعية فيما زعموه من تظلم علي رضي الله عنه من خلافة أبي بكر الصديق، ويظهر ذلك في القول الذي نسبه إلى علي رضي الله عنه – كما زعم – والذي لا يصح نسبته إليه رضي الله عنه، ومع عدم صحة هذا القول ففيه كذلك اتهام لعلي رضي الله عنه بالضعف، ولكنها المنهجية الاستشراقية التي لا تهتم بالتثبت من صحة الأقوال التي يعتمدون عليها وخصوصاً إذا كانت تؤيد وجهة النظر الاستشراقية.

وتدعي "فيشا فاغليري" حدوث الخلاف بين أبي بكر وعلي فتقول: «بعد موت النبي لم يشترك علي في أي غزوة مطلقاً لأسباب مجهولة»(٧٢).

ومع ما يحسب للمستشرقة الإيطالية "فاغليري" من مواقف منصفة في كتاباتها عن الإسلام ويتجلى ذلك في كتابها القيم: دفاع عن الإسلام إلا أنها لم تسلم من الوقوع في الزلل في تحليلها لموقف علي رضي الله عنه من خلافة أبي بكر رضي الله عنه إذ الروايات التاريخية التي سنذكر جانباً منها في المناقشة العامة تبطل دعواها بتخلي علي عن مناصرة أبي بكر رضوان الله عليهما وببطلان تلك المقدمة يبطل ما ترتب عليها من استنتاجات.

وعلى خلاف المواقف الاستشراقية السابقة يُثبت المستشرق "ماديلنج" W. Madelung رضا علي ا عن أبي بكر وعمر ن بقوله: «إن سلوك علي نفسه، تجاه شرعية خلافة (إدارة) أسلافه، كما بيَّن ذلك في خطبه ورسائله كان معقداً، فقد أثنى كثيراً على تصرفات أبي بكر وعمر في الإدارة (أو الخلافة)، وعاتب مِنْ أتباعه من انتقص من قدرهما»(٧٣).

المناقشة:

تدور مزاعم المستشرقين السابقة حول موقف علي ا من بيعة أبي بكر ا، وهل كان راضياً عنها؟ وهل بايع أم لم يبايع؟ وهل بادر بالبيعة أم تأخر حتى توفيت زوجته فاطمة ل؟ وهل ناصر أبا بكر في خلافته أم أظهر له العداء والكراهية؟ وما صلة موقف علي ا من بيعة أبي بكر في دعوى ظهور شيعة علي ا الناقمين على خلافة أبي بكر – كما زعم بعض رواة الشيعة ومَنْ تابعهم من المستشرقين-؟ ومن خلال الإجابة عن هذه التساؤلات يتبين حقيقة الأمر في هذه المسألة.

وردت روايات تشير إلى تأخر علي ا في بيعة أبي بكر ا، وروايات أخرى تثبت مبايعته لأبي بكر في البيعة العامة في اليوم التالي لبيعة السقيفة، فلعلنا نبين توجيه هذه الروايات بعد عرضها في التالي:

ففي صحيح مسلم: عن عروة بن الزبير عن عائشة «أنها أخبرته أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خُمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا نُورث ما تركنا صدقة)، إنما يأكل آل محمد صلى الله عليه وسلم في هذا المال، وإني والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، قال: فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها علي بن أبي طالب ليلا ولم يؤذن بها أبا بكر، وصلى عليها علي، وكان لعلي من الناس وجهة حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ولم يكن بايع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبي بكر أن ائتنا ولا يأتنا معك أحد كراهية محضر عمر بن الخطاب، فقال عمر لأبي بكر: والله لا تدخل عليهم وحدك، فقال أبو بكر: وما عساهم أن يفعلوا بي إني والله لآتينهم، فدخل عليهم أبو بكر فتشهد علي بن أبي طالب ثم قال: إنا قد عرفنا يا أبا بكر فضيلتك وما أعطاك الله ولم ننفس عليك خيرا ساقه الله إليك، ولكنك استبددت علينا بالأمر وكنا نحن نرى لنا حقا لقرابتنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يزل يكلم أبا بكر حتى فاضت عينا أبي بكر، فلما تكلم أبو بكر قال: والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلي أن أصل من قرابتي، وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال فإني لم آل فيها عن الحق ولم أترك أمرا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيها إلا صنعته، فقال علي لأبي بكر: موعدك العشية للبيعة، فلما صلى أبو بكر صلاة الظهر رقي على المنبر فتشهد وذكر شأن علي وتخلفه عن البيعة وعذره بالذي اعتذر إليه، ثم استغفر وتشهد علي بن أبي طالب فَعظَّم حق أبي بكر وأنه لم يحمله على الذي صنع نفاسة على أبي بكر ولا إنكارا للذي

فضله الله به، ولكنا كنا نرى لنا في الأمر نصيبا فاستبد علينا به فوجدنا في أنفسنا، فسر بذلك المسلمون وقالوا: أصبت، فكان المسلمون إلى علي قريبا حين راجع الأمر المعروف»[٧٤].

والذي يظهر من هذه الرواية أن أصل الخلاف بين أبي بكر رضي الله عنه وعلي وفاطمة رضوان الله عليهم أجمعين حول ما كانت تعتقده فاطمة رضي الله عنها من ميراثها في رسول الله ﷺ مع استناد أبي بكر رضي ا لله عنه على ما ورد عن رسول الله ﷺ بأن الأنبياء لا يورثون وما تركوه صدقة، ولم يكن الخلاف على مسألة الخلافة. وكان موقف علي رضي الله عنه مناصرة لوجهة نظر زوجه فاطمة رضي الله عنها في هذه المسألة، ولم يكن الاختلاف في وجهات النظر فيما يخص خلافة رسول الله ﷺ وأحقية أبي بكر رضي الله عنه بالخلافة كما توهم البعض عند استعراض هذه الأحداث الواردة في هذه الرواية.

وفي مقابل حديث عائشة ل روايات أخرى تثبت مبايعة علي لأبي بكر ب في اليوم التالي ليوم السقيفة، فقد ساق الطبري بسنده عدة روايات تثبت مبايعة الصحابة أبا بكر وعدم تخلفهم عن البيعة، فعن الوليد بن عبدالله بن أبي ظبية البجلي قال: حدثنا الوليد بن جميع الزهري قال: قال عمرو بن حريث لسعيد بن زيد: «أشهدت وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال: نعم، قال: فمتى بويع أبو بكر؟ قال: يوم مات رسول الله صلى الله عليه وسلم كرهوا أن يبقوا بعض يوم وليسوا في جماعة، قال: فخالف عليه أحد؟ قال: لا إلا مرتد أو من قد كاد أن يرتد لولا أن الله عز وجل ينقذهم من الأنصار، قال: فهل قعد أحد من المهاجرين، قال: لا، تتابع المهاجرون على بيعته، ومن غير أن يدعوهم»[٧٥].

وفي هذه الرواية دلالة صريحة على أنه لم يتخلف أحد عن البيعة من المهاجرين والأنصار خشية منهم أن يبقوا أياماً دون أن يجتمعوا تحت إمرة خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

ونتعرف على رواية أخرى تثبت مبايعة علي لأبي بكر رضوان الله عليهما في اليوم التالي لاجتماع السقيفة عندما جلس أبو بكر ا للبيعة العامة، ففي

المستدرك على الصحيحين عن أبي سعيد الخدري ا قال: «لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قام خطباء الأنصار فجعل الرجل منهم يقول: يا معشر المهاجرين، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استعمل رجلاً منكم قرن معه رجلاً منا، فنرى أن يلي هذا الأمر رجلان أحدهما منكم والآخر منا، قال: فتتابعت خطباء الأنصار على ذلك، فقام زيد بن ثابت فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من المهاجرين، وإن الإمام يكون من المهاجرين، ونحن أنصاره كما كنا أنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقام أبو بكر ا فقال: جزاكم الله خيراً يا معشر الأنصار، وثَبَّت قائلكم، ثم قال: أما لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم، ثم أخذ زيد بن ثابت بيد أبي بكر فقال: هذا صاحبكم فبايعوه، ثم انطلقوا فلما قعد أبو بكر على المنبر نظر في وجوه القوم فلم ير علياً فسأل عنه فقام ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر: ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وختنه أردت أن تشق عصا المسلمين؟! فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه، ثم لم ير الزبير بن العوام فسأل عنه حتى جاءوا به، فقال: ابن عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحواريه أردت أن تشق عصا المسلمين ؟!فقال مثل قوله: لا تثريب يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعاه»[٧٦].

ففي الرواية التصريح ببيعة الصحابة جميعاً لأبي بكر رضي الله عنه ومنهم علي رضي الله عنه والذي كانت بيعته لأبي بكر في اليوم التالي لاجتماع السقيفة، وأورد الطبري في تاريخه رواية أخرى تؤكد مبادرة علي ا بالمبايعة، فيروي ابن جرير الطبري بأن علياً ا كان في بيته إذ قيل له: قد جلس أبو بكر للبيعة، فخرج في قميص ما عليه إزار ولا رداء، عجلاً كراهية أن يبطأ عنها حتى بايعه، ثم جلس إليه وبعث إلى ثوبه فأتاه فتجلله ولزم مجلسه[٧٧].

ونخلص من روايات مبايعة علي ا أبا بكر الصديق إلى إثبات مبايعته له في البيعة العامة، ولعل عائشة ل – عندما أخبرت بتأخر بيعة علي ا في الرواية الواردة في صحيح مسلم – لعلها لم تعلم ببيعته الأولى التي أثبتها أبو سعيد الخدري ا وغيره، إذ خفي عنها بيعة علي الأولى لأن النساء قد يخفى عنهن شيء

مما يحصل في مجامع الرجال، أو لعلها ل تيقنت عدم حضور بيعة السقيفة، ولم يبلغها بيعته في البيعة العامة في اليوم التالي للسقيفة، والأرجح أن عليًا ا بايع مرتين البيعة العامة وبعد ستة أشهر بعد وفاة فاطمة ل، فكانت البيعة الثانية لإزالة ما حصل من الوحشة بسبب مطالبته وفاطمة رضوان الله عليهم أبا بكر بفدك.

وحول الجمع بين الروايات ينقل ابن حجر الهيتمي عن البيهقي فيقول: «قال البيهقي وأما ما وقع في صحيح مسلم عن أبي سعيد من تأخر بيعته هو وغيره من بني هاشم إلى موت فاطمة ل فضعيف؛ فإن الزهري لم يسنده وأيضاً فالرواية الأولى عن أبي سعيد هي الموصولة فتكون أصح، وعليه فبينه وبين خبر البخاري الوارد عن عائشة تنافٍ، لكن جمع بعضهم بأن علياً بايع أولاً ثم انقطع عن أبي بكر لما وقع بينه وبين فاطمة ل ما وقع في مخلفة، ثم بعد موتها بايعه مبايعة أخرى، فتوهم من ذلك بعض من لا يعرف باطن الأمر أن تخلفه إنما هو لعدم رضاه ببيعته، فأطلق ذلك من أطلق، ومن ثم أظهر علي مبايعته لأبي بكر ثانياً بعد موتها على المنبر لإزالة هذه الشبهة»[٧٨].

وفي ذلك يقول البيهقي: «وقد صح بما ذكرنا اجتماعهم على مبايعته مع علي بن أبي طالب، فلا يجوز لقائل أن يقول: كان باطن علي أو غيره بخلاف ظاهره، فكان علي أكبر محلاً وأجل قدراً من أن يقدم على هذا الأمر العظيم بغير حق أو يظهر للناس خلاف ما في ضميره، ولو جاز هذا في اجتماعهم على خلافة أبي بكر لم يصح إجماع قط، والإجماع أحد حجج الشريعة، ولا يجوز تعطيله بالتوهم، والذي روى أن علياً لم يبايع أبا بكر ستة أشهر ليس من قول عائشة إنما هو من قول الزهري، فأدرجه بعض الرواة في الحديث في قصة فاطمة ل، وحفظه معمر بن راشد فرواه مفصلاً وجعله من قول الزهري منقطعاً من الحديث»[٧٩].

وفي رد أبي بكر محمد بن الطيب بن جعفر الباقلاني على مزاعم من ادعى تأخر بيعة علي ا لأبي بكر ا يقول: «وليس يجوز لمسلم اتقى الله أن يضيف إلى علي بن أبي طالب عليه السلام والزبير بن العوام التأخر عن بيعته بأخبار آحاد واهية مجيئها من ناحية متوهمة؛ لأن تأخرهم عن البيعة مع ما وصفناه من صحة

ثبوتها ضرب من الإثم والعصيان، وليس يمكن إضافة معصية إلى الصحابة بمثل هذا الطريق، لاسيما إذا رووا مع ذلك أن أبا بكر عليه السلام كان يدعوهم إلى الطاعة ولزوم الجماعة ويحرم عليهم تأخرهم ولا يسوغهم ذلك»[٨٠].

ولو افترضنا جدلاً تأخر بيعة علي ا لأبي بكر فإن تأخر علي لا يقدح في صحة خلافة أبي بكر ا، فقد أخبر أهل العلم بأن عقد الإمامة لا يشترط فيه إجماع جميع أهل الحل والعقد[٨١] في ذلك العصر، ولكن إذا حضر من تيسر حضوره من أهل الحل والعقد كفى ذلك، إلا أنه يشترط إظهاره وحضور جماعة يشاهدون ذلك حتى لا ينصب إمام آخر فيقع التنازع بينهما، والدليل عليه أن الخلافة لما عقدت لأبي بكر يوم السقيفة اشتغل بإمضاء الأحكام وترتيب الأمور ولم يتوقف قدراً يبلغ الخبر إلى الغائبين، ولم ينكر عليه أحد، فدل على أن إجماع المسلمين ليس بشرط.

وهذا ما يؤكده النووي في تعليقه على رواية تأخر علي رضي الله عنه بالبيعة فيقول: «أما تأخر علي - ا - عن البيعة فقد ذكره علي في هذا الحديث، واعتذر أبو بكر - ا -، ومع هذا فتأخره ليس بقادح في البيعة، ولا فيه. أما البيعة: فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس، ولا كل أهل الحل والعقد، وإنما يشترط مبايعة من تيسر اجتماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس، وأما عدم القدح فيه فلأنه لا يجب على كل واحد أن يأتي إلى الإمام فيضع يده في يده ويبايعه، وإنما يلزمه إذا عقد أهل الحل والعقد للإمام الانقياد له، وألا يظهر خلافا، ولا يشق العصا، وهكذا كان شأن علي - ا - في تلك المدة التي قبل بيعته، فإنه لم يظهر على أبي بكر خلافا ولا شق العصا، ولكنه تأخر عن الحضور عنده للعذر المذكور في الحديث، ولم يكن انعقاد البيعة وانبرامها متوقفا على حضوره، فلم يجب عليه الحضور لذلك ولا لغيره، فلما لم يجب لم يحضر، وما نقل عنه قدح في البيعة ولا مخالفة، ولكن بقي في نفسه عتب فتأخر حضوره إلى أن زال العتب، وكان سبب العتب أنه مع وجاهته وفضيلته في نفسه في كل شيء، وقربه من النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك، رأى أنه لا يستبد بأمر إلا بمشورته وحضوره، وكان عذر أبي بكر وعمر وسائر الصحابة واضحا؛ لأنهم رأوا

المبادرة بالبيعة من أعظم مصالح المسلمين، وخافوا من تأخيرها حصول خلاف ونزاع تترتب عليه مفاسد عظيمة، ولهذا أخروا دفن النبي صلى الله عليه وسلم حتى عقدوا البيعة لكونها كانت أهم الأمور؛ كيلا يقع نزاع في مدفنه أو كفنه أو غسله أو الصلاة عليه أو غير ذلك، وليس لهم من يفصل الأمور فرأوا تقدم البيعة أهم الأشياء. والله أعلم»(٨٢).

وقد صرح علي رضي الله عنه برضاه عن مبايعة أبي بكر رضوان الله عليهم جميعاً في أكثر من موطن وفي أحوال، فعن سويد بن غفلة قال: دخل أبو سفيان على علي والعباس فقال: يا علي وأنت يا عباس ما بال هذا الأمر في أذل قبيلة من قريش وقلها؟! والله لئن شئت لأملأنها عليه خيلاً ورجالاً، فقال له علي: لا والله، ما أريد أن تملأها عليه خيلاً ورجالاً، ولولا أنا رأينا أبا بكر لذلك أهلاً ما خليناه وإياها يا أبا سفيان، إن المؤمنين قوم نصحة بعضهم لبعض، متوادون وإن بعدت ديارهم وأبدانهم، وإن المنافقين قوم غششة بعضهم لبعض»(٨٣).

وأما زعمهم بأن علياً ا قاطع أبا بكر ولم يرض عن خلافته فهذا زعم باطل، والروايات التي تثبت ملازمة ونصرة علي ا لأبي بكر ا تدحض هذه الدعاوى، فقد ثبت ملازمة علي ا لأبي بكر الصديق ا، وأنه لم يترك الصلاة خلفه مع إثبات نصرته له وجهاده تحت لوائه وخروجه معه إلى ذي القصة حين عقد لواء الأمراء الأحد عشر في حياة فاطمة ل في الشهر الثالث من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، كما روى الدارقطني من طريق مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر ب قال: «لما برز أبو بكر إلى ذي القصة واستوى على راحلته أخذ علي بن أبي طالب ا بزمامها وقال: إلى أين يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أقول لك ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد: شِمْ سيفك ولا تفجعنا بنفسك وارجع إلى المدينة فوالله، لئن فجعنا بك لا يكون للإسلام نظام أبداً، فرجع»(٨٤).

ويذكر عائض الحجيلي أن مزاعم المستشرقين بأن علياً ا لم يشترك في سرية مطلقاً، تخالف الروايات التاريخية التي تفيد رضا علي عن أبي بكر ب ، بل

إن كُتَّاب الشيعة ذكروا وقائع تاريخية تفيد حسن علاقة علي ا مع أبي بكر ا [٨٥].

ثم يورد الروايات الشيعية التي تؤكد اشتراك علي مع أبي بكر رضوان الله عليهما في الصلاة والجهاد، وكثير من شؤون المسلمين [٨٦]، ومن ذلك:

صلاته ا خلف أبي بكر ا وخلف الخلفاء من بعده، وهذا أمر ثابت في كتب الشيعة أنفسهم [٨٧]، وحضور مجلس أبي بكر ومجالس الخلفاء بعده، وقد ذكروا أنه كان مستشاراً للخلفاء يأخذون عنه العلم والفقه [٨٨]، وجهاده مع أبي بكر ا ومع الخلفاء من بعده [٨٩]، واستعمال الصديق له على رئاسة الحرس [٩٠]، وأخذه من فيء الخلفاء ومن أعطياتهم، ومن سبي جيوش أبي بكر [٩١].

ومما يؤكد رضا علي ا عن مبايعة أبي بكر ما أورده ابن عبدالبر عن قيس بن عباد قال: قال لي علي بن أبي طالب: «إن نبيكم صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة، لم يُقتل قتلاً ولم يمت فجأة، مرض ليالي وأياماً يأتيه بلال فيؤذنه بالصلاة وهو يرى مكاني فيقول: ائت أبا بكر فليصل بالناس، فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم نظرت في أمري فإذا الصلاة أعظم الإسلام وقوام الدين، فرضينا لدنيانا من رضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا فبايعنا أبا بكر» [٩٢].

فهذه روايات علماء الشيعة المؤكدة على ملازمة علي لأبي بكر رضوان الله عليهما ومناصرته له، وفي ذلك أبلغ الرد على مزاعم من ادعى غير ذلك من غلاة الشيعة ومن تابعهم من المستشرقين.

ويؤكد الجويني موقف الصحابة رضوان الله عليهم كافة بما فيهم علي ا من بيعة أبي بكر رضي الله عنه وطاعتهم له بقوله: «وقد اندرجوا تحت الطاعة عن بكرة أبيهم لأبي بكر - ا - وكان علي - ا - سامعاً لأمره، وبايع أبا بكر على ملأ من الأشهاد ونهض إلى غزو بني حنيفة» [٩٣].

ويستنكر الموسوي ما تضمنته كتب الشيعة من ذم للصحابة رضوان الله عليهم فيقول: «ولا يجوز تجريح الخلفاء وذمهم بالكلام البذيء الذي نجده في أكثر كتب الشيعة، الكلام الذي يغاير كل الموازين الإسلامية والأخلاقية ويناقض حتى كلام الإمام علي ومدحه وتمجيده في حقهم» [٩٤].

ويشير إلى واقع الأخوة والمحبة بين الصحابة رضوان الله عليهم وما بينهم من المصاهرة وفي ذلك ردٌ عمليٌ على مزاعم الطاعنين والمشككين فيما بين الصحابة رضوان الله عليهم فيقول: «ويجب على الشيعة أن تحترم الخلفاء الراشدين وتقدر منزلتهم من الرسول، فالنبي صلى الله عليه وسلم صاهر أبا بكر وعمر، وعثمان صاهر النبي مرتين، وعمر بن الخطاب صاهر علياً وتزوج من ابنته أم كلثوم، ولا أطلب من الشيعة في هذه الدعوة التصحيحية أن تقول وتعتقد في الخلفاء الثلاثة الذين سبقوا الإمام علياً أكثر مما قاله الإمام في حقهم، فلو التزمت الشيعة بعمل الإمام علي لانتهى الخلاف وساد الأمة الإسلامية سلام فكري عميق فيه ضمان الوحدة الإسلامية الكبرى»(٩٥).

ويفرد الكسروي فصلاً فيما قد نتج عن التشيع من الأعمال القبيحة، وذكر من ذلك القدح في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيقول: «مما يوجب الأسف أن التشيع - فضلاً عن إضلاله الناس وسوقهم إلى عقائد باطلة ما أنزل الله بها من سلطان - قد بعثهم على أعمال منكرة كثيرة أعمال تخالف الدين والعقل والتهذيب، وتوجب مضار كثيرة من كل أنواع، فمنها الطعن في أصحاب النبي والقدح فيهم، فقد ذكرنا أن أئمة الشيعة ادعوا أن النبي كان قد نص على الإمام علي بالخلافة واتهموا أبا بكر وعمر وعثمان بغصب حق علي، فأخذوا يذمونهم ويطلقون ألسنتهم فيهم، وبلغ منهم المعاداة إلى أن صاروا يبغضون سائر أصحاب النبي من المهاجرين والأنصار وينسبونهم إلى الارتداد بحجة أنهم كانوا قد بايعوا الخلفاء الثلاثة.

وخلاصة القول أنه صار التبرؤ من أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة وغيرهم جزءًا من أعمال الشيعيين وأشغل محلاً كبيراً في كتبهم، ولا ريب أن ذلك من أشنع أعمالهم»(٩٦).

فلم يكن الصحابة رضوان الله عليهم أحزاباً وشيعاً في عهد أبي بكر ا ولم تنشأ طائفة توالي عليًا ا أعرضت عن بيعة أبي بكر، بل بايع الصحابة جميعاً ولم يتخلف منهم أحد، وكان موقف علي من بيعة أبي بكر موقف الرضا والمحبة والطاعة والنصرة لا كما شكك المستشرقون ومن سبقهم من غلاة الشيعة.

الفصـــل الثالث

موقف المستشرقين من دعوى النص على خلافة علي رضي الله عنه وعلاقتها بظهور الشيعة

نناقش في هذا المبحث مزاعم المستشرقين من دعوى النص على خلافة علي ا، وما يترتب على هذه الدعاوى من مزا عم ظهور طائفة الشيعة في الصدر الأول للإسلام بناء على تأويل وتحريف لما صح من أحاديث تبين مناقب علي وفضله ا.

يردد المستشرق "دونالدسن" ما يعتقده الشيعة بأن خلافة علي ا منصوص عليها طاعناً في الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً، إذ يزعم قائلاً: «فالحزب الذي قال بأن محمداً نص على خلافة علي وأنه هو الإمام من بعده عُرِف باسم شيعة علي، وقد وُصفوا بتآليفهم الكثيرة مؤكدين على النص الإلهي في الإمامة وأنها من الله، وبلغت على لسان نبيه، ويعتقد الشيعة أن الخلافة هي حق من حقوق الإمام، لكن نفاق بعض الصحابة وكيدهم أدى إلى إبعاد الإمام الحق عن حقه، وأن علياً وإن انتخب للخلافة بعد الغاصبين الثلاثة، لكنه اغتيل بعد مدة قصيرة، ومن ذلك الوقت لم يتول الخلافة أحد من أئمة الحق»[٩٧].

حمل هذا النص الاستشراقي طعوناً وافتراءات عدة تطاول فيها المستشرق "دونالدس" على مكانة الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً، ومع أن المستشرق يسرد تصور الشيعة واعتقادهم حول أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة إلا أنه ساق ذلك الاعتقاد على وجه التقرير موافقاً فيه الشيعة فيما زعموه وادعوه واصفاً الخلفاء الراشدين بأبشع الأوصاف دون أن يكلف نفسه عناء التثبت من هذه الرواية الشيعية التي على ما يبدو وافقت توجهه الاستشراقي في الطعن في الصحابة رضوان الله عليهم والتشكيك في منزلتهم وسيأتي في المناقشة العامة التفصيل في تفنيد دعاوى النص على خلافة علي رضي الله عنه.

وحول نشأة الشيعة يقول المستشرق "شتورتمان": «ترجع نشأتها جميعاً إلى القول بأن علياً ا هو الخليفة الشرعي بعد وفاة النبي عليه السلام»[٩٨].

ويذكر المستشرق "دونالدسن" مزاعم الشيعة في تعيين النبي صلى الله عليه وسلم علياً خليفة فيقول: «يتطلب درس الإمامة فحص الأخبار التي حيكت في سدى التاريخ وعلم الكلام عند المسلمين، فنرى في المحل الأول أن الشيعة يعلقون أهمية كبرى على الخبر الوارد أن محمداً صلى الله عليه وسلم عند عودته من حجة الوداع نزل مكاناً يعرف بغدير خم، وفيه أعلن لمن كانوا معه رغبته في نصب علي خليفة من بعده»[٩٩].

وينقل المستشرق "دونالدسن" عن اليعقوبي حديث «أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليلاً منصرفاً إلى المدينة فصار إلى موضع بالقرب من الجحفة يقال له: غدير خم لثماني عشرة ليلة خلت من ذي الحجة، وقام خطيباً وأخذ بيد علي بن أبي طالب فقال: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟)، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: (فمن كنت مولاه فعلي مولاه)»[١٠٠].

وسيأتي بيان حقيقة هذه الواقعة التي استشهد بها المستشرق ويعلق عليها الشيعة فيما زعموه من النص على خلافة علي رضي الله عنه مع بيان المقصود بالولاية في هذا النص.

ويذكر "دونالدسن" أيضاً روايات الشيعة فيما زعموه من مبايعة علي ا فيقول: «فلما نزل النبي من المنبر صَلَّى صلاة الظهر، ثم ذهب إلى خيمته وأمر بنصب خيمة بجانب خيمته لأمير المؤمنين، فجلس علي في خيمته وأمر الرسول صلى الله عليه وسلم الناس أن يبايعوه بالإمامة ويسلموا عليه بإمرة المؤمنين، ففعلوا نساء ورجالاً وسُر عمر بذلك مثل غيره»[١٠١].

ومع أن المستشرق "توماس آرنولد" يخالف وجهات النظر الاستشراقية السابقة والمبنية على الرؤية الشيعية فيما زعموه من النص على خلافة علي رضي الله عنه إلا أنه لم يسلم من الطعن في شخص نبينا محمد ﷺ فيما أورده من

تبريرات حول سبب عدم استخلاف النبي ﷺ أحداً من بعده، إذ يزعم قائلاً: «لم يعين النبي خلفاً له، ومن العبث أن نتحرى لماذا أهمل - رغم عبقريته في التنظيم - أن يحتاط لمستقبل الجماعة الدينية الحديثة التي أسسها، فقد ساءت صحته لمدة من الزمن قبل مرضه الأخير، وربما كان مشوشاً في جسمه وعقله مثل (أوليفر كروميل) فلم يتمكن من التفرغ لذلك الأمر»[١٠٢].

المناقشـــة:

تدور مواقف المستشرقين السابقة – عدا النص الأخير - على دعوى النص على خلافة علي ا معتمدين على مصادر الشيعة في ذلك، إذ ردد معظم كُتَّاب الشيعة تلك الروايات المكذوبة في النص على علي ا.

إن ادعاء المستشرقين النص على عليّ ا بالخلافة اعتماداً على الروايات الشيعية باطل من وجوه عدة:

منها: لو كانت تلك الروايات ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلِمَ لَم يستشهد بها علي ا ويعلنها للصحابة رضوان الله عليهم جميعاً، والمعلوم عنه الوقوف عند أوامر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والامتثال لأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، ففي هذا الادعاء طعن في علي ا نفسه؛ إذ يوصف بسبب ذلك بكتم الحق والشهادة في موطن يجب عليه بيانها، وحاشا عليًا ا أن يفعل ذلك وهو المشهور بصدقه وعدله وشجاعته في الحق؛ وفي هذا الزعم وصف له بالخور والجبن وحاشاه ا، وهو الذي يضرب به المثل في الشجاعة وإظهار الحق لا تأخذه في الحق لومة لائم، وهو الذي عرَّض نفسه للموت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواطن عدة، منها ما اشتهر من نومه في فراش النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة هجرته وكفار قريش يحاصرونه، وظهرت شجاعته وفداؤه للنبي صلى الله عليه وسلم في مواطن عدة في ميادين الجهاد، فما الذي منعه ا من إظهار هذا النص على خلافته كما يزعم المستشرقون متابعة للشيعة في ذلك؟!

ويظهر بطلان زعم المستشرقين النص على خلافة علي من وجه آخر إذ

فيه طعن في الصحابة رضوان الله عليهم من الأنصار والمهاجرين وبزعمهم تواطؤ الصحابة على حرمان علي رضي الله عنه من أحقيته بالخلافة وهم رضوان الله عليهم الذين أثنى الله عليهم ووصفهم بالفلاح والصدق وبشرهم بالجنة لإخلاصهم في آيات عدة، قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[١٠٣].

فكيف يجوز كتمان الحق والتواطؤ على الظلم على أصحاب الشجرة ممن زكاهم الله تعالى وبشرهم بالجنة؟!

وإذا تقرر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص على علي ا، فهل نصَّ صلى الله عليه وسلم على استخلاف أبي بكر ا من بعده؟

أخبر عمر ا بعدم استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم لأحد من الصحابة، ففي البخاري عن عبدالله بن عمر ب قال: «قيل لعمر: ألا تستخلف قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله صلى الله عليه وسلم »[١٠٤].

وقد كان لعلي ا في قلوب الأنصار والمهاجرين رضوان الله عليهم جميعاً منزلة ومكانة عظيمة؛ فلا يتصور أن يعادوه ويظلموه وهو بهذه المنزلة والمكانة؛ ولم يحدث من علي ا أن عادى أحداً من الصحابة وظلمهم أو سفك دم أحد ظلماً حتى يتخذوا منه موقفاً معادياً.

وفي هذا السياق يقول ابن حزم: «أخبرونا من قتل من الأنصار أو من جرح منهم أو من آذى منهم، ألم يكونوا معه في تلك المشاهد كلها بعضهم متقدم وبعضهم مساو له وبعضهم متأخر عنه؟! فأي حقد كان له في قلوب الأنصار حتى يتفقوا كلهم على جحد النص عليه وعلى إبطال حقه وعلى ترك ذكر اسمه جملة، وعلى إيثار سعد بن عبادة عليه، ثم على إيثار أبي بكر وعمر عليه، والمسارعة إلى

بيعته بالخلافة دونه وهو معهم وبين أظهرهم يرونه غدواً وعشياً لا يحول بينهم وبينه أحد؟! ثم أخبرونا من قتل علي من أقارب أولاد المهاجرين من العرب من مضر وربيعة واليمن وقضاعة حتى يتفقوا كلهم على كراهية ولايته ويتفقوا كلهم على جحد النص عليه؟! إن هذه لعجائب لا يمكن اتفاق مثلها في العالم أصلاً»[١٠٥].

إن أول من قال بالنص على علي ا والوصية إليه عبدالله بن سبأ اليهودي، وقد ثبت ذلك في كتب علماء الشيعة، ومنهم نعمة الله الجزائري إذ قال: «قال عبدالله بن سبأ لعلي: أنت الإله حقاً، فنفاه علي ا إلى المدائن، وهو أول من أظهر القول بوجوب إمامة علي، ومنه تشعبت أصناف الغلاة»[١٠٦].

إن مَنْ زعم أن علياً ا بايع أبا بكر ا ظاهراً وخالفه باطناً تقية فقد أساء إلى علي ووصفه بأقبح الأوصاف، فعلي ا معروف بصدقه وشجاعته ما يربأ به عن هذا المسلك كما يزعمون، وإن ترك علي ا وصية النبي صلى الله عليه وسلم بالولاية من بعده كما تزعم الشيعة – ليعد جرماً عظيماً – والعياذ بالله – وقع فيه علي ا – حاشاه عن ذلك – أن يترك أمراً أوصاه به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويخالف أمره.

ومما يرد مزاعم الشيعة ومَنْ تابعهم من المستشرقين النص على علي ا أن هذا النص لو كان موجوداً لاستشهد به الأنصار في مطالبتهم بالخلافة في بادئ الأمر يوم السقيفة، وفي هذا يقول فخر الدين الرازي في سياق إيراده للأدلة على بطلان حجج الشيعة فيقول: «وثالثها: أن الأنصار ن طلبوا الإمامة لأنفسهم فمنعهم أبو بكر، فلو كان هذا النص موجوداً لقالوا له: يا أبا بكر، إنا أردنا أن نأخذها لأنفسنا بالظلم والغصب، فكما منعتنا عنها فنحن أيضاً نمنعك من هذا الغصب والظلم ونرد الحق إلى أهله وهو علي ا، فإن الخصم متى وجد مثل هذه الحجة القاهرة امتنع سكوته عنها، فلو كان النص على علي موجوداً لامتنع في العرف سكوت الأنصار عن ذكره ولامتنع إعراضهم عن نصرة علي ا»[١٠٧].

ومما يؤكد عدم النص على علي ا ولا غيره ما رواه مسلم عن عائشة ل قالت: «ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم درهماً ولا ديناراً، ولا شاة ولا بعيراً، ولا أوصى بشيء»[١٠٨].

وموقف أبي بكر ا في يوم السقيفة من ترشيحه عمر وأبا عبيدة للخلافة قبل اختياره دلالة على عدم وجود نص له أو لعلي رضوان الله عليهم بالخلافة، وإلا لما جاز له أن يختار في قوله: «وقد اخترت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم»[١٠٩].

وفي رد فخر الدين الرازي على مزاعم الشيعة النص على علي ا يقول: «إن النص على هذه الخلافة واقعة عظيمة، والوقائع العظيمة يجب اشتهارها جداً، فلو حصلت هذه الشهرة لعرفها المخالف والموافق، وحيث لم يصل خبر هذا النص إلى أحد من الفقهاء والمحدثين علمنا أنه موضع شك»[١١٠].

وكيف يحل لعلي ا أن يكتم الأحاديث التي تنص على خلافته ا ويبايع أبا بكر مكرهاً – كما زعم الشيعة – ويصاحبه ويعينه وينصره – كما بينا ذلك في المبحث السابق – وفي هذا السياق يقول ابن حزم: «فكيف حل لعلي ا عند هؤلاء النوكى[١١١] أن يبايع طائعاً رجلاً إما كافراً وإما فاسقاً جاحداً لنص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويعينه على أمره، ويجالسه في مجالسه، ويواليه إلى أن مات، ثم يبايع بعده عمر بن الخطاب مبادراً غير متردد ساعة فما فوقها غير مكره بل طائعاً، وصحبه وأعانه على أمره وأنكحه من ابنته فاطمة ل، ثم قَبِل إدخاله في الشورى أحد ستة رجال، فكيف حل لعلي عند هؤلاء الجُهال أن يشارك بنفسه في شورى ضالة وكفر ويغر الأمة هذا الغرور؟! وهذا الأمر أدى أبا كامل إلى تكفير علي بن أبي طالب ا لأنه في زعمه أعان الكفار على كفرهم وأيدهم على كتمان الديانة وعلى ما لا يتم الدين إلا به»[١١٢].

ولا شك أن عدداً من رواة الشيعة لأخبار الوصية على علي وولايته من الغلاة الذين لم يستطيعوا التخلص من رواسب دياناتهم القديمة، فنقموا على الإسلام وأرادوا تهديمه، فاتخذوا من الوصية وغيرها ستاراً يحتمون به وطُعماً

يوقعون به غيرهم حتى يصبحوا من أنصارهم. لقد عجزوا عن التعامل مع الواقع فصبوا غضبهم على الصحابة رضوان الله عليهم، الذين بدوا لهم مسؤولين عن انقراض سلطانهم وجورهم[١١٣].

وفي دراسة قَيِّمة للوضع في الحديث عند الفرق الإسلامية حول مسألة الإمامة يقول محسن عبدالناظر عن عدد من كتب الحديث لدى الشيعة فيقول: «وقد نال موضوع الإمامة في بعضها – أي بعض كتب الحديث لدى الشيعة – أوفر نصيب، فكتاب الحجة في أصول الكافي يحتوي على أكثر من سبعمائة حديث اهتمت بموضوع الإمامة، وإذا أضيفت إلى هذه المجموعة تلك التي تروي مولد الأئمة الاثني عشر، اتضح أن الفكر الإمامي ربط ربطاً وثيقاً بين الإمامة والأحاديث النبوية، ووصل به الأمر إلى نقل موضوعات دون أن يثير تساؤلاً حول صحتها، فقد نقل هاشم معروف الحسني عن كتاب مرآة العقول للمجلسي أن أكثر من ثلثي مرويات الكافي هي من النوع الذي لا يجوز الاعتماد عليه إذ لم يكن مدعماً ببعض القرائن التي ترجح صدوره عن الأئمة»[١١٤].

وينقل محسن عبدالناظر نقد بعض علماء الشيعة لكِتاب أبرز رواة الشيعة سليم بن قيس الهلالي فيقول: «لم يحظ الهلالي وكتابه بإجماع الإمامية أنفسهم، فالشيخ المفيد في شرحه لاعتقادات الصدوق قد حذر من المؤلف وأثره فقال: إن هذا الكتاب غير موثوق به ولا يجوز العمل بأكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس فينبغي للمتدين أن يتجنب العمل بكل ما فيه ولا يعول على جملته»[١١٥].

ومن رواة الشيعة الذين نقلوا أخبار تولية علي والنص عليه محمد بن الفضيل، قال فيه المامقاني: إنه ضعيف ويُرمى بالغلو[١١٦].

ويفسر محسن عبدالناظر تعلق الشيعة بالروايات المكذوبة حول زعم النص على علي، بل وبأنه الوصي منذ آدم عليه السلام بالخيبات التي أصابت الشيعة في عالم الحقيقة فاتجهوا إلى عالم الخيال ينهلون منه ترياقاً، واستجاروا بالكذب والكذابين يبحثون عن أساطير يسلون بها عن النفس ويدفعون بها اضطراب الضمير[١١٧].

وتدور معظم روايات الشيعة في مزاعمهم النص على علي والوصية إليه حول عدد من الرواة الذين لم يسلموا من الطعن والتجريح من علماء الشيعة أنفسهم فضلاً عن علماء السنة، ومن هؤلاء الرواة أحمد بن نصر الذراع والذي كان ينقل أقبح الروايات فوصف بأنه دجال كذاب(١١٨).

ومنهم إبراهيم بن عمر اليماني والذي كانوا يُعوِّلون عليه في مروياته فيما يتعلق بولاية علي ا رغم حكمهم عليه بالضعف(١١٩).

وقد نقل أخبارهم بعض الكذابين أمثال محمد بن علي الصيرفي الذي قال فيه هاشم معروف الحسني بعد أن أورد حديث خروج علي إلى البقيع مع بعض الصحابة بمخاطبة الشمس: «لو لم يكن في الرواية إلا محمد بن علي الصيرفي لكفاها عيباً، فقد كان فاسد الاعتقاد معروفاً بين أهل الكوفة بالكذب والغلو»(١٢٠).

ومن رواة الشيعة لأخبار تولية علي ا المفضل بن عمر الجعفي الذي اشتهر عند الشيعة أنفسهم بفساد المذهب(١٢١).

ومن رواة الشيعة من يشكك في نسبة هذا الكتاب إلى سليم بن قيس الهلالي إذ قال التستري: «إن الكتاب المنسوب إلى سليم بن قيس الهلالي موضوع لا مرية فيه»(١٢٢).

وترجع أهمية كتاب سليم بن قيس الهلالي باعتباره أصلاً من أصول الشيعة فيما يخص موقف علي ا من بيعة أبي بكر ا والطعن في الصحابة رضوان الله عليهم، واتهام علي بمبايعة أبي بكر تقية، فهذا مصدر من مصادر الشيعة يُنقد من الشيعة أنفسهم.

ومن الأدلة الدامغة على كذب الشيعة في زعمهم النص على علي ا خلو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من هذا الأمر مع مكانته وأهميته ومنزلته في الدين، فلو كان زعمهم صحيحاً لورد في كتاب الله أو في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على ذلك، وفي هذا طعن صريح في كتاب الله، والذي قال تعالى في وصفه: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾(١٢٣)، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾(١٢٤).

وهو أيضاً طعن في مُبلِّغ الرسالة نبينا صلى الله عليه وسلم الذي أكمل الله به الدين وأتم الله به النعمة على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وجاءت سنته تبياناً لما أُجْمِل من كتاب الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(١٢٥)، والذكر اسم لكل ما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم من قرآن أو سنة وسنَّة النبي صلى الله عليه وسلم وحي يبين بها القرآن وقد وصف الله تعالى نبيه بقوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾، فالسنة وحي مبين للقرآن الكريم.

ولعدم وجود ما يؤيد مزاعم الشيعة من النص على الأئمة في كتاب الله أو في سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أدى بهم ذلك إلى زعمهم التحريف في كتاب الله تعالى والطعن في الصحابة بزعمهم إخفاء آيات النص على الأئمة، ومنهم من زعم بأن للقرآن ظهراً وبطناً، وهذا مستفاض في كتبهم(١٢٦).

ومنهم من سلك مسلك التأويل لآيات كتاب الله تعالى لإثبات النص على أئمتهم، فمما ورد في كتبهم ما أورده الطوسي في كتابه الغيبة بقوله: «وروى جابر الجعفي قال: سألت أبا جابر عليه السلام عن تأويل قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾(١٢٧). قال: فتنفس سيدي الصعداء ثم قال: يا جابر أما السنة فهي جدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهورها اثنا عشر شهراً، فهو أمير المؤمنين وإليّ وإلى ابني جعفر، وابنه موسى وابنه علي، وابن محمد، وابنه علي، وإلى ابنه الحسن، وإلى ابنه محمد الهادي المهدي اثنا عشر إماماً حجج الله في خلقه وأمناؤه على وحيه وعلمه، والأربعة الحرم الذين هم الدين القيم أربعة منهم يخرجون باسم واحد: علي أمير المؤمنين، وأبي علي بن الحسين، وعلي بن موسى، وعلي بن محمد عليهم السلام، فالإقرار بهؤلاء هو الدين القيم و﴿تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ أي: قولوا بهم جميعاً تهتدوا»(١٢٨).

وهذا التأويل والتحريف يكثر في كتبهم، وإذا كان هذا منهجهم في كتاب

الله لمحاولة إثبات مزاعمهم في النص على الأئمة فقد سلكوا مع سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مسالك الكذب والتحريف، وذلك بالطعن في الصحابة رضوان الله عليهم رواة حديث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، واختلاق أحاديث من عندهم، وتركيب الأسانيد المزورة لإثبات مزاعمهم، وهذا مستفاض في كتبهم ومروياتهم، بل وأولوا وزادوا على الأحاديث الصحيحة في فضل علي ا، بحيث تتوافق ومزاعمهم، ولنا وقفة مفصلة مع هذه الأحاديث وبيان معناها.

لقد بنى الشيعة اعتقادهم النص على علي ا على مروياتهم الموضوعة، وامتلأت كتبهم بالروايات التي لا يعلم عدالة رواتها، ولم يشتهر عن علمائهم التثبت من الروايات ولا العلم بمنهج المحدثين، إذ اشتهروا بالروايات المكذوبة، وأصحاب التصانيف فيهم يروون عن الكذبة والفسقة والمجاهيل، وقد سُئل الإمام مالك رحمه الله تعالى عن رواة الشيعة فقال: «لا تكلمهم ولا ترد عنهم فإنهم يكذبون»[١٢٩].

وقال عبدالله بن المبارك رحمه الله: «الدين لأهل الحديث، والكذب للرافضة»[١٣٠].

وقال حرملة: «سمعت الشافعي رحمه الله يقول: لم أر أحداً أشهر بالزور من الرافضة»[١٣١].

وقد تعرض رواة الشيعة للنقد من أئمة الشيعة وعلمائهم ومنهم الحر العاملي إذ قال: «الحديث الصحيح ما رواه العدل الإمامي الضابط في جميع الطبقات، وهذا يستلزم ضعف كل الأحاديث عند التحقيق؛ لأن العلماء لم ينصوا على عدالة أحد من الرواة إلا نادراً، وإنما نصوا على التوثيق وهو لا يسلتزم العدالة قطعاً، كيف وهم مصرحون بخلافها حيث يوثقون من يعتقدون فسقه وكفره وفساد مذهبه»[١٣٢].

ولقد اشتكى أهل البيت من الكذب عليهم ممن دخل في التشيع من زنادقة وكذبة، فهذا الإمام جعفر الصادق رحمة الله عليه يقول: «إن الناس أولعوا بالكذب علينا»[١٣٣].

وقال رحمه الله: «رحم الله عبداً حببنا إلى الناس ولم يبغضنا إليهم، أما والله لو يروون محاسن كلامنا لكانوا به أعز وما استطاع أحد أن يتعلق عليهم بشيء، ولكن أحدهم يسمع الكلمة فيحط عليها عشراً»[١٣٤].

وحول انحراف الفكر الشيعي في مسألة الخلافة وما تسلل إليه من الغلو يقول الكسروي: «أما الخلافة فكان المسلمون يعتقدونها شورى بين المهاجرين والأنصار والشيعة ادعوها أمراً إلهياً، فزعموا أن الخليفة هو نائب عن النبي، فيجب أن يكون مختاراً من الله ومنصوصاً عليه من النبي، وهذا المختار لن يكون إلا الإمام المبعوث، فالإمام عند الشيعة رجل إلهي وهو الخليفة أيضاً.

وأتى هذا التطور بنتائج عظيمة، منها أن الشيعة (أي: هذه الفئة الجعفرية) انفصلت عن جماعة المسلمين، وصارت لها عقائد وأحكام على حدتها، وتأصلت العداوة بين الفريقين، ومنها أن تركت هذه الفئة الثورة على السلطان وعدلوا عن القيام والجهاد»[١٣٥].

أما استدلالهم بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: (مَنْ كُنْتُ مولاه فعلي مولاه)[١٣٦]، على النص على خلافة علي ا فهذا لا شك استدلال باطل إذ المراد بالمولى الناصر، أي: من كنت ناصره في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فعلي ا ناصره، فهذا كان في حياته صلى الله عليه وسلم ، وفيه بيان لمكانة وفضل علي ا، وفضائله ا مشهورة.

وفي معنى هذا الحديث يقول ابن عبدالبر: «فيحتمل للتأويل؛ لأن المولى يحتمل وجوهاً في اللغة أصحها أنه الولي والناصر، وليس في شيء منها ما يدل على أنه استخلفه بعده، ولا ينكر فضل علي مؤمن، ولا يجهل سابقته وموضعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن دين الله عالم»[١٣٧].

إن معنى الولاية في قول النبي صلى الله عليه وسلم في علي ا: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، هو ولاء الإسلام كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ لَا مَوۡلَىٰ لَهُمۡ﴾[١٣٨].

ولا وجه هنا في الولاية يدل على الأمر بتنصيب علي خليفة على المسلمين بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما تدعي الشيعة، ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد بالولاية ولاية الإمارة والسلطان لجاءت العبارة واضحة صريحة لا تحتمل التأويل، فلم يكن من هديه صلى الله عليه وسلم الغموض في عباراته وفي وصاياه صلى الله عليه وسلم وخصوصاً في أمر جلل مثل أمر الخلافة والولاية من بعده.

ولفظ (المولى) من الألفاظ المشتركة، فيطلق ويراد به الرب والمالك، وكل مَنْ ولي أمراً أو قام به، والولي المحب، والصاحب، والحليف، والنزيل، والجار، والشريك، والصهر، والقريب من العصبة كالعم وابن العم ونحو ذلك، والمُنْعِم والمُنْعَم عليه، والمُعْتِق والمُعْتَق، والعبد والتابع(١٣٩).

والحديث لا يفيد ما تزعم الشيعة ومن تابعهم من المستشرقين من أنه نص صريح على الوصاية لعلي ا خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته، وإنما فيه دعوة إلى الاعتراف بفضائل علي ا ومحبته؛ وفضائله ا لا تنكر ومناقبه مسطرة في كتب مناقب الصحابة رضوان الله عليهم، ولا عجب أن يُثني عليه صلى الله عليه وسلم ويدعو إلى محبته وموالاته مع فضائله ومناقبه ا، ولكن لا يفهم من الحديث وبهذه الرواية الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه)(١٤٠)، لا يفهم منه ما تزعمه الشيعة من كونه إعلاناً لتنصيب علي ا، وحتى يتحقق للشيعة ما يروجون له من الزعم بأن اجتماع المسلمين في غدير خم تم بأمر من جبريل عليه السلام لإعلان تنصيب علي ا كان يلزمهم تهويل الموقف وإعطاؤه هالة وقداسة، فأضافوا للرواية زيادات مكذوبة، ولا غرابة فهذه صناعتهم التي يجيدونها وعملهم مع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي تأويل الآيات بما يتوافق ومقاصدهم، فقد زعموا أن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾(١٤١)، نزل في الأمر بتبليغ المسلمين بمكانة علي ا، والأمر بتنصيبه عليهم خليفة(١٤٢).

ولم يقف تحريف الشيعة عند هذا الحد، بل طعنوا في النبي صلى الله

عليه وسلم واتهموه بالتردد والخوف من أن يُبلِّغ هذه الوصية المزعومة، فزعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «رب إن العرب قوم جفاة لم يكن فيهم كتاب، ولم يبعث إليهم نبي، ولا يعرفون فضل نبوات الأنبياء عليهم السلام، ولا شرفهم، ولا يؤمنون بي إن أنا أخبرتهم بفضل أهل بيتي»[١٤٣].

«وأن النبي بقي على حد زعمهم يداهن من يصفهم الشيعة بالمنافقين من الصحابة رضوان الله عليهم حتى جاءه أمر الله: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ﴾[١٤٤]، وحتى يستقيم لهم التأويل قرأوا (فانصِب) بكسر الصاد أي: الأمر بتنصيب علي ا.

وقد تجاهل مفسرو الشيعة بأن آية المائدة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[١٤٥] قد نزلت أول البعثة، والزعم بأنها تتصل بتبليغ الولاية مع عدم ارتباطها بما قبلها أو بعدها من الآيات؛ لأن هذا الارتباط لو تم لكان دالاً على أن الله عصم نبيه من أن يقع في الخطأ، وهو يحاج أهل الكتاب عند دعوتهم إلى الإسلام فيبعدها ذلك أن تكون خاصة بإمامة علي بن أبي طالب»[١٤٦].

فهذه الآية في تفاسير الشيعة لا تشارك الآيات السابقة أو اللاحقة في سياقها ولا تتصل بها في سرد الأحاديث، فهي منفردة نزلت وحدها[١٤٧].

فانظر كيف وصل بالشيعة الجرأة في تحريف أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وتأويل الآيات وتحريف أسباب نزولها ووقت نزولها والطعن في النبي صلى الله عليه وسلم ووصفه بالمتردد في تبليغ ما أنزل الله إليه كما زعموا؛ كل ذلك حتى يثبتوا دعواهم بولاية علي، وأن هذه الولاية لم تكن اجتهاداً نبوياً وإنما أمراً إلهياً مُنَزَّلاً؛ ظلمات بعضها فوق بعض.

ولم تنته مزاعم الشيعة وتحريفاتهم عند هذا الحد، بل زعموا بأن المبايعة القولية ختمت بمبايعة عملية، وكان يتقبل المبايعة القولية والعملية لعلي ا من الحاضرين وبمباركة وحضور جبريل عليه السلام، كما زعموا، فيورد الطبرسي رواية مكذوبة، زعم فيها بأن جبريل عليه السلام قال: «ما رأيت محمداً كاليوم قط،

ما أشد ما يؤكد لابن عمه وأنه يعقد عقداً لا يحله إلا كافر بالله العظيم وبرسوله، ويل طويل لمن حل عقده»[١٤٨].

وذكرت إحدى روايات الشيعة الموضوعة بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بمبايعة علي ا، إذ ورد في هذه الرواية – على حد زعمهم –: «لم يتفرق الناس حتى نزل قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[١٤٩]، فكبر الرسول صلى الله عليه وسلم على كمال الدين وإتمام النعمة، ورضا الرب»[١٥٠]. كما زعموا.

إن تأويل الشيعة لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ لا يستند إلى أصول لغوية أو دينية، ومن تتبع مزاعم الشيعة في تأويل الآيات واصطناع أسباب نزول خاصة تتوافق ودعاواهم يتأكد له سقوط حججهم وتهافتها، وكيف يوثق بهم ورواة هذه الروايات ممن طعن فيهم علماء الشيعة[١٥١]؟!

وهذا أحمد الكاتب المفكر الشيعي يخالف وجهة النظر الإمامية الزاعمة بالنص على علي ا بالإمامة ويفند تلك الدعوى بقوله: «وقد انطلق الإماميون في بناء نظريتهم من كون الإمام علي بن أبي طالب وصياً للنبي صلى الله عليه وسلم وهو أمر ثابت لا يختلف عليه المسلمون، ولكنه كان يتعلق بالأمور العادية والشخصية ولم تكن له علاقة بالسياسة والإمامة أو الخلافة الدينية كما انطلقوا من (حديث الغدير) الذي ورد فيه أن النبي قال فيه: (من كنت مولاه فهذا علي مولاه)، وهو حديث يعترف المسلمون بصحته، ولكنهم ينفون دلالته على الإمامة. ومن هنا فإن الصحابة رضوان الله عليهم لم يفهموا من حديث الغدير أو غيره من الأحاديث معنى النص والتعيين بالخلافة؛ ولذلك اختاروا طريق الشورى، وبايعوا أبا بكر كخليفة من بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان منهم الإمام علي نفسه الذي بايع أبا بكر وعمر وعثمان، ولم يستلم الخلافة إلا بعد بيعة الناس له بيعة عامة في المسجد»[١٥٢].

لقد جاءت روايات الشيعة لإثبات الولاية لعلي ا، وفيها اعتداء على

صاحب الرسالة وتنقص واتهامٌ له صلى الله عليه وسلم بإخفاء ما أمره الله به من البلاغ – كما زعموا –، وحملت هذه الروايات سهاماً متعددة لانتقاص الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً وتآمرهم على علي ا والتشكيك في عدالتهم.

ومما أساء الشيعة فهمه من أحاديث فضائل علي ا وأولوه قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي ا: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي»[١٥٣].

فأول أخطاء الشيعة ومَنْ تابعهم من المستشرقين في فهم الحديث تجاهل مناسبة ذكر الحديث وفصله عن إطار ذلك الحدث، فقد ورد الحديث عندما استخلف النبي صلى الله عليه وسلم علياً على المدينة في غزوة تبوك، وكان لهذا التخلف أثره في نفس علي ا، كما ورد في حديث سعد بن أبي وقاص ا أن النبي صلى الله عليه وسلم خلف علياً في غزوة تبوك فقال: يا رسول الله، أتخلفني في النساء والصبيان؟! فقال: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟! غير أنه لا نبي بعدي»[١٥٤].

ويبين ابن حجر خطأ من استدل بهذا الحديث على استحقاق علي ا الخلافة دون غيره من الصحابة بقوله: «وأجبت بأن هارون لم يكن خليفة موسى إلا في حياته لا بعد موته؛ لأنه مات قبل موسى باتفاق، أشار إلى ذلك الخطابي، وقال الطيبي: معنى الحديث أنه متصل بي نازل مني منزلة هارون من موسى، وفيه تشبيه مبهم بَيَّنه بقوله: إلا أنه لا نبي بعدي، فعرف أن الاتصال المذكور بينهما ليس من جهة النبوة، بل من جهة ما دونها وهو الخلافة، ولما كان هارون المشبه به إنما كان خليفة في حياة موسى دل على تخصيص خلافة علي للنبي صلى الله عليه وسلم بحياته والله أعلم»[١٥٥].

ولا شك في فساد تأويل الشيعة لهذا الحديث الذي ورد فيه تشبيه استخلاف موسى لهارون في حياته حينما ذهب لميقات ربه باستخلاف النبي صلى الله عليه وسلم لعلي على أهل بيته، حين خرج إلى غزوة تبوك.

ويبين ابن حزم – رحمه الله – خطأ الشيعة في فهم وتوجيه الأحاديث

الصحيحة التي تُبين فضل علي ا فيقول: «وهذا لا يوجب له فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده عليه السلام؛ لأن هارون لم يل أمر نبي إسرائيل بعد موسى عليهما السلام، وإنما ولي الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليهما السلام، كما ولي الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة، وإذا لم يكن علي نبياً كما كان هارون نبياً ولا كان هارون خليفة بعد موت موسى على بني إسرائيل فقد صح أن كونه ا له صلى الله عليه وسلم بمنزلة هارون من موسى إنما هو في القرابة فقط، وأيضاً فإنما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا القول إذ استخلفه على المدينة في غزوة تبوك فقال المنافقون: استقله فخلفه، فلحق علي برسول الله صلى الله عليه وسلم فشكى ذلك إليه، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، يريد عليه السلام أنه استخلفه على المدينة مختاراً استخلافه كما استخلف موسى عليه السلام هارون عليه السلام أيضاً مختاراً لاستخلافه، ثم قد استخلف عليه السلام قبل تبوك وبعد تبوك على المدينة في أسفاره رجالاً سوى علي ا، فصح أن هذا الاستخلاف لا يوجب لعلي فضلاً على غيره ولا ولاية الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين»[١٥٦].

ويعلق ابن عبدالبر على هذا الحديث بقوله: «واحتجاج أهل الزيغ به على أنه أراد بذلك استخلافه فقد أجابه عن ذلك أبو إسحاق المروزي رحمه الله بجواب على وجهين مجملين: أحدهما أن هارون كان خليفة موسى في حياته ولم يكن علي خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته، وإذا جاز أن يتأخر علي عن خلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته على حسب ما كان هارون خليفة موسى في حياته جاز أن يتأخر بعد موته زماناً ويكون غيره مقدماً عليه، ويكون معنى الحديث القصد إلى إثبات الخلافة له كما ثبتت لهارون لا أنه استحق تعجيلها في الوقت الذي تعجلها هارون من موسى عليه السلام.

والوجه الآخر: أن هذا الكلام إنما خرج من النبي عليه السلام في تفضيل

علي ومعرفة حقه لا في الإمامة؛ لأنه ليس كل من وجب حقه وصار مفضلاً استحق الإمامة؛ لأن هارون مات قبل موسى بزمان، فاستخلف موسى بعده يوشع بن نون، فهارون إنما كان خليفة لموسى في حياته، وقد علم أن علياً لم يكن خليفة النبي صلى الله عليه وسلم في حياته ولم يكن هارون خليفة لموسى بعد موته، فيكون ذلك دليلاً على أن علياً خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته. قال أبو عمر: كان هذا القول من النبي صلى الله عليه وسلم لعلي حين استخلفه على المدينة في وقت خروجه غازياً غزوة تبوك، وهذا استخلاف منه في حياته، وقد شركه في مثل هذا الاستخلاف غيره ممّن لا يدعي له أحد خلافة جماعة قد ذكرهم أهل السنة، وقد ذكرناهم في كتاب الصحابة وليس في استخلافه حين قال له ذلك القول دليل على أنه خليفة بعد موته والله أعلم»(١٥٧).

ويورد النووي أقوال العلماء في هذا الحديث، ويبين خطأ الشيعة في تأويلهم فيقول: «قال القاضي هذا الحديث مما تعلقت به الروافض والإمامية وسائر فرق الشيعة في أن الخلافة كانت حقاً لعلي، وأنه وصي له بها، قال: ثم اختلف هؤلاء فكفرت الروافض سائر الصحابة في تقديمهم غيره، وزاد بعضهم فكفر علياً لأنه لم يقم في طلب حقه بزعمهم، وهؤلاء أسخف مذهباً وأفسد عقلاً من أن يرد قولهم أو يناظر، وقال القاضي: ولا شك في كفر من قال هذا لأن من كَفَّر الأمة كلها والصدر الأول فقد أبطل نقل الشريعة وهدم الإسلام، وأما من عدا هؤلاء الغلاة فإنهم لا يسلكون هذا المسلك، فأما الإمامية وبعض المعتزلة فيقولون: هم مخطئون في تقديم غيره لا كفار، وبعض المعتزلة لا يقولون بالتخطئة لجواز تقديم المفضول عندهم، وهذا الحديث لا حجة فيه لأحد منهم، بل فيه إثبات فضيلة لعلي، ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله، وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قال هذا لعلي حين استخلفه في المدينة في غزوة تبوك، ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى، بل توفي في حياة موسى وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص، قالوا: وإنما استخلفه حين ذهب لميقات ربه للمناجاة والله أعلم»(١٥٨).

وينتقد بعض محققي الشيعة تلك الأخبار الدخيلة والمكذوبة في فضائل علي ا التي نسبت إلى الصادق، يقول التستري بأن: «أخبار الشمس مع علي بن أبي طالب والأخبار الدالة على أن الرعد صوته، هي إما من الموضوعات التي دسها أصحاب المغيرة بن سعيد في كتب أصحاب الباقر، أو مما دسه أصحاب أبي الخطاب في كتب أصحاب الصادق، وجعلوا لها أسانيد من أصحاب الأئمة»[١٥٩].

وحتى يسوغ للشيعة تأويل الحديث بالنص على علي في الخلافة حرفوا في متنه وزادوا وأسقطوا ما يوافق هواهم، فقد حذفوا منه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إلا أنه لا نبي بعدي»، وزادوا عبارة (اخلفني في قومي وأصلح)، فقد ذكر صاحب ينابيع المودة عند تفسيره قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)[١٦٠]، أن هذه الآية نزلت في أمير المؤمنين حين خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة، وقال: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، حين قال موسى: اخلفني في قومي وأصلح»[١٦١].

ويعلق محسن عبدالناظر على تحريف رواة الشيعة في الحديث وتأويلهم للآية بما يساير مقاصدهم فيقول: «فربط الآية بحديث المنزلة يهدف إلى تأويل (أولي الأمر) حتى يصبح خاصاً بعلي بن أبي طالب، فيكون النص على ولاية علي قد ورد بالقرآن وبالسنة معاً، وزيادة (اخلفني في قومي وأصلح)، تأكيد لمعنيين لم يردا في الروايات السابقة، فقد أصبح الحديث مشعراً بمسؤولية علي في السهر على مصالح الأهل وتسيير شؤونهم والحفاظ على مكاسبهم كلما غاب الرسول ﷺ ، وهذه الخلافة لا تكون تامة ونافعة إلا إذا اكتسب المستخلف سلطة تامة على الذين تولى أمرهم، فكلمة «اخلفني» تفيد أمراً نبوياً يحتم على علي أن يقوم مقام النبي كلما غاب، أما كلمة (أصلح) فتفيد أن علياً مصلح في المسلمين، ولا يجوز لأحد سواه أن يقوم بهذه المأمورية إذا انتهى عهد الرسالة، ولابد للمصلح من سلطة مادية وأدبية على من كُلِّف بإصلاحهم حتى يستطيع إنارة الطريق وتوضيح المعالم وردع الغاصبين والمتنطعين والناكثين وغيرهم»[١٦٢].

ويزعم الشيعة أن حديث المنزلة مطلق لا يخرج عنه إلا ما استثناه العقل أو الرسول، وهذا زعم باطل إذ التشبيه يجب أن يرتبط بمقتضى الحال وأسباب ورود هذا الحديث، فلا يكون التشبيه مطلقاً ولا عاماً – كما تزعم الشيعة – فالحديث خاص بظرف معين يتشابه فيها الحالات بين حال موسى وهارون، وحال محمد صلى الله عليه وسلم وعلي بن أبي طالب ا، فموسى عليه السلام حمل هارون خلافته على بني إسرائيل حين ذهب لتلقي الألواح وقتاً محدداً انتهى هذا التكليف بعودة موسى عليه السلام إلى قومه، وهذا الذي يصدق عليه التشبيه في الحديث باستخلاف النبي صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب على المدينة إلى حين عودته صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك، وانتهت هذه الخلافة بعودة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن عليًّا ا الوحيد الذي استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم على المدينة حين خروجه صلى الله عليه وسلم في غزواته، فقد استخلف عبدالله بن أم مكتوم وأبا بكر وعمر وزيد بن حارثة وعمرو بن العاص، ولم يدَّع أحد أن في ذلك دلالة على أن من استخلفه صلى الله عليه وسلم في حياته خليفته صلى الله عليه وسلم بعد وفاته كما تزعم الشيعة.

ويؤكد موسى الموسوي بطلان عقيدة النص على الإمام من خمسة أوجه إذ يقول: «وبعد كل ما أثبتناه فإن وجود نص إلهي في موضع الخلافة يصطدم بخمس عقبات رئيسية كل واحدة منها تكفي لهدم الفكرة من أساسها وهذه العقبات الخمس:

أ – صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم وموقفهم من الخلافة.

ب – أقوال الإمام في الخلافة.

ج - بيعة الإمام مع الخلفاء وإعطاء الشرعية لخلافة الخلفاء الراشدين.

د – أقوال الإمام في الخلفاء الراشدين.

هـ - أقوال أئمة الشيعة في الخلفاء الراشدين»[١٦٣].

ثم يفصل في كل محور من المحاور الخمسة والتي يؤكد فيها مناقضة تلك الأسباب لمزاعم النص على الإمامة[١٦٤].

وبعد أن سرد النصوص الواردة عن الإمام علي التي تدل على عدم النص على الإمامة يقول: «إذا كانت الخلافة بنص سماوي وكان هذا النص في علي، هل كان بإمكان الإمام أن يغض النظر عن هذا النص ويبايع الخلفاء ويرضخ لأمر لم يكن من حقهم؟!»[١٦٥].

ويستشهد أحمد الكاتب على بطلان زعم مَنْ زَعَمَ النص على الإمامة بفعل علي ا بعدم استخلافه ابنه الحسن أو الحسين من بعده، فعندما ضربه عبد الرحمن بن ملجم دخل المسلمون على الإمام علي وطلبوا منه أن يستخلف ابنه الحسن فقال: لا، إنا دخلنا على رسول الله فقلنا: استخلف، فقال: لا، أخاف أن تفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يختر لكم، وسألوه أن يشير عليهم بأحد، فما فعل، فقالوا له: إن فقدناك فلا نفقد أن نبايع الحسن، فقال: لا آمركم ولا أنهاكم أنتم أبصر [١٦٦].

ويواصل تفنيد دعوى النص على الإمامة فيقول: «ولو كانت الخلافة بالنص من الله والتعيين من الرسول، كما تقول النظرية الإمامية، لم يكن يجوز للإمام الحسن أن يتنازل عنها لأي أحد تحت أي ظرف من الظروف، ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يبايع معاوية أو أن يدعو أصحابه وشيعته لبيعته، ولم يكن يجوز له أن يهمل الإمام الحسين وإنما كان يجب أن يشير إليه من بعده... ولكن الإمام الحسن لم يفعل أي شيء من ذلك، وسلك مسلكاً يوحي بالتزامه بحق المسلمين وهو انتخاب خليفتهم عبر نظام الشورى، وهكذا نجد ذات الفكر السياسي عند الإمام الحسين الذي خرج على يزيد بن معاوية سنة ٦٠ للهجرة، حيث لا توجد أية آثار لنظرية النص في رسائله إلى شيعة الكوفة، ولم يكن يطالب بالخلافة كحق شخصي»[١٦٧].

ويتطرق إلى غلو الشيعة في علي ا فيسوق اعتقادهم بأن: «فضل علي ومقامه عند الله، وأنه كان شريك النبي لم يُعلم الله نبيه علماً إلا أن يعلمه علياً، وقد أفرطوا في ذلك إفراطاً لا مزيد عليه، فترون أنهم جعلوا القرآن كديوان شاعر

مادح هاج، فكل آية فيها بشارة أو ذكر نعيم جعلوها في علي، وكل آية فيها إنذار أو ذكر عذاب جعلوها في عمر وأبي بكر»[١٦٨].

وأفرد الكسروي فصلاً في كتابه لعرض الاستدلالات في بطلان التشيع فيقول: «رأينا أن التشيع أو الترفض قد أقيم على ثلاثة دعائم: الإمامة، والخلافة، والمهدوية، فيجب أن يقال: إن كل هذه الثلاثة باطلة ما أنزل الله عليها من سلطان» [١٦٩].

فيبدأ بعقيدة الإمامة فيقول: «كانت الإمامة بالمعنى الذي ادعوها دعوى لا يصحبها دليل، فلسائل أن يسأل: لِمَ لَمْ يُذكر أمر عظيم كهذا في القرآن وهو كتاب الإسلام ؟! ثم أي عمل قيم عمله إمامكم جعفر (أو أبوه من قبله) حتى يعد رجلاً إلهياً؟!»[١٧٠].

ويبطل استدلالهم بالنص على خلافة علي فيقول: «ذكرنا أنهم استدلوا على الخلافة بدلائل ولكن الدلائل واهنة واهية.

فمنها الآية: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾[١٧١] فهذه الآية دليل عليهم، لا لهم، فإن البين منها أن الإسلام كان قد أذن للناس أن يولوا على أمورهم رجالاً (منهم) رجالاً يختارونهم من بينهم، وأين هذا مما استدلوا عليه ؟!.

قالوا: نزلت هذه الآية في علي وأولاده من بعده، فأقول: ما الدليل على صدقكم؟! وبم تجيبون إن قال قائل: إنها نزلت في أبي بكر وعمر وعثمان أو نزلت في عباس وأولاده من بعده ؟! ثم لِمَ لَمْ يسم الله علياً فتكون الآية صريحة لا تحتمل الخلاف ؟! أكان الله يريد إضلال المسلمين وإلقاء الخلاف فيما بينهم ؟ ! تعالى الله عما تقولون علواً كبيراً»[١٧٢].

وبعد أن سرد الكسروي الروايات الشيعية الزاعمة بالنص على علي بالإمامة قال: «هذه خلاصة ما كتبه بعض علماء الشيعة ورواه بعض رواة أحاديث الشيعة – سامحهم الله – عن الإمام علي نصاً وتلويحاً، ولست أدري ماذا يكون

موقف هؤلاء يوم القيامة إذا احتكم الإمام ربه فيهم، كما أني أعتقد جازماً أن بين هؤلاء الأكثرية توجد فئة غير قليلة ساهمت في تغيير مسار الفكر الإسلامي الموحد إلى طريق الشقاق والنفاق ولضرب الإسلام والمسلمين بما فيهم علي وعمر، مع أنهم في ظاهر الأمر كانوا يظهرون بمظهر حماة المذهب الشيعي، إلا أن الغرض كان هدم المذاهب كلها، وإن شئت فقل: الطعن في الإسلام، فحتى في أوائل القرن الرابع الهجري وهو عصر الغيبة الكبرى لا نجد أي أثر لفكرة اغتصاب الخلافة من الإمام علي، أو أنها حق إلهي اغتصب منه، أو أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتركوا وساهموا في ذلك الأمر»[١٧٣].

وبهذه الطائفة من أقوال عقلاء مفكري الشيعة، وما سبقه من استدلالات تاريخية وشرعية يتبين بطلان ما ادعاه بعض المستشرقين من النص على علي ا خليفة للمسلمين بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو زعم باطل، ساهم في ترويجه تلك الروايات الدخيلة والتأويلات الباطلة التي امتلأت بها تلك المصادر الدخيلة على حب آل البيت، وذلك لتحقيق مصالحهم الخاصة وأهدافهم الحاقدة على مسيرة التاريخ الإسلامي، والتي تبرأ منها طائفة من مقلدي الشيعة ممن ذكرنا بعض أقوالهم في هذا البحث.

الخاتمـــــة

الحمد لله على ما أتم به من نعمة إنجاز هذا البحث والذي وصلت فيه إلى النتائج التالي:

١- اتخذ عدد من المستشرقين من المصادر الشيعية الطاعنة في الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين مطية للطعن في الإسلام وفي عدالة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وقد تشابهت أقوالهم وآراؤهم مع الآراء الشيعية مما جعل من تلك الآراء الشيعية الغالية مصدراً خصباً للمتربصين من المستشرقين بالإسلام وأهله.

٢- تخصَّص عدد من المستشرقين في دراسة الفرق ومنها طائفة الشيعة، ووجدوا في فكر غلاتها ما يشبع نهمهم للطعن في الإسلام، فكان نتيجة لذلك أن كالوا لأتباع تلك الطوائف الثناء والمديح، وكل من يخالفهم بالجرح والتقريع.

٣- تبين بطلان ما ادعاه عدد من المستشرقين من الشبهات والطعون في الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين حول موضوع الخلافة وما تابعوا فيه الآراء الشيعية الغالية الطاعنة في الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ؛ وقد ظهر بطلان تلك الشبهات من خلال عرضها على نصوص الكتاب والسنة وما كتبه علماء الأمة من تفنيد لشبهات غلاة الشيعة في هذا الميدان.

٤- تأكد بطلان ما زعمه عدد من المستشرقين من إيجاد صلة بين نشأة الشيعة وخلافة النبي صلى الله عليه وسلم، إذ لم يظهر أي إشارة لمسمى هذه الطائفة في عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أجمعين.

٥- تبين بطلان مزاعم من شكك من المستشرقين في موقف علي بن أبي طالب من اختيار أبي بكر رضي الله عنه خليفة للمسلمين من خلال ما أوردناه من

النصوص الدالة على رضاه على ذلك الاستخلاف رضوان الله عليهم جميعاً.

تأكد ضعف ما استند إليه بعض المستشرقين في زعمهم النص على تنصيب علي رضي الله عنه خليفة للنبي صلى الله عليه وسلم.

الهوامش

(١) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٦٠م، ٤٨٢/١.

(٢) جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م، جـ٥ ص٩٠.

(٣) ينظر: محمد الشاهد، الاستشراق ومنهجية النقد عند المسلمين المعاصرين، مجلة الاجتهاد، عدد٢٢، ١٩٩٤م، دار الاجتهاد، بيروت، ص١٩٥.

(٤) ينظر: السيد محمد الشاهد، المرجع نفسه، ص١٩٥.

(٥) إدوارد سعيد، الاستشراق (المعرفة – السلطة – الإنشاء) ترجمة: كمال أبو الديب، بيروت، الطبعة الثانية، ص٣٨.

(٦) محمود حمدى زقزوق، الاستشراق و الخلفية الفكرية للصراع الحضاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٧٨م، ص ١٩، ٢٠.

(٧) محمد حسيني أبو سعدة، الاستشراق والفلسفة الإسلامية، ط١، ١٩٩٥م، ص٣٥.

(٨) ينظر: السيد أحمد فرج، الاستشراق: (الذرائع – النشأة – المحتوى)، دار طويق للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص٤٨.

(٩) ينظر: أحمد سمايلوفتش، فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م، ص٦٧.

(١٠) ينظر: العقيقي، المستشرقون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١١٠/١.

(١١) رودي بارت، الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية، ترجمة: مصطفى ماهر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م، ص١١.

(١٢) ينظر: إدوارد سعيد، الاستشراق، مرجع سابق، ص٨٠.

(١٣) ينظر: محمود حمدي زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ص٥٠.

(١٤)"جولد زيهر" Ignaz Goldziher (1850-1921م) مستشرق مجري من أصل يهودي، درس اللغات السامية على كبار أساتذتها في عدد من الجامعات الأوروبية؛ ثم تنقل يلقي دروسه في هذه المواد في عدد من الجامعات، تخرج باللغات السامية على كبار أساتذتها في بودابست، وليبزيج وبرلين، وليدن، ولما نبه ذكره عين أستاذا محاضرا في كلية العوم بجامعة بودابست (١٨٧٣) ثم أستاذ كرسي (١٩٠٦)، وكانت له رحلات علمية إلى عدد من البلاد العربية، تعلم العربية والدراسات الإسلامية في جامعة الأزهر، وانتخب عضواً في مجامع علمية عديدة، وحاضر في عدد من المؤتمرات الاستشراقية، وانتدبته الحكومة

للقيام برحلة إلى سوريا (١٨٧٣)، فصحب فيها الشيخ طاهر الجزائري مدة، ثم تركها إلى فلسطين، ومصر (١٨٧٣- ١٨٧٤م) حيث تضلع من العربية على شيوخ الأزهر ويعتبر من أشد المستشرقين عداوة للإسلام،ظهر ذلك جلياً من خلال ما كتبه عن الإسلام؛ ومن أبرز مؤلفاته: العقيدة والشريعة في الإسلام، ومحاضرات في الإسلام، واتجاهات تفسير القرآن عند المفسرين، وآداب الجدل عند الشيعة، والأساطير عند اليهود، ومجموعة كبيرة من البحوث والمقالات. المستشرقون – للعقيقي – ج٣- ص ٤٠، ٤١.

(١٥) أجناس جولد زيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة: محمد يوسف موسى وعلي حسن عبدالقادر، وعبدالعزيز عبدالحق، دار الكتب الحديث بمصر، ص١٨٩.

(١٦) "فان فلوتن" Gerolf van vloten، مستشرق هولندي، اهتم بتحقيق بعض المخطوطات العربية؛ ومن أهم أعماله تحقيق ونشر كتاب مفاتيح العلوم للخوارزمي، وكتاب البخلاء للجاحظ؛ ومن أبحاثه: مجيء العباسيين إلى خراسان، وأبحاث في السيطرة العربية، والتشيع، والعقائد المهدوية في عهد الخلافة الأموية.

ينظر: عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م، ٢٨٥.

(١٧) فان فلوتن، السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية، ترجمه ونقده وعلق عليه، د.حسن إبراهيم حسن ومحمد زكي إبراهيم، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ص١٩٣٤م، ص٦٨.

(١٨) أرنولد، السيرتوماس (١٨٦٤-١٩٣٠م) Thomas Sir Arnold:

تعلم في كمبرديج، وقضى عدة سنوات في الهند أستاذاً في عدة جامعات هندية ثم عميداً لمدرسة اللغات الشرقية بلندن، وسافر إلى مصر وحاضر في الجامعة المصرية عن التاريخ الإسلامي.

من آثاره: الدعوة إلى الإسلام، والخلافة، والرسم في الإسلام، والعقيدة الإسلامية وتراث الإسلام والرمز والإسلام، وعيسى ومريم الفن الديني الإسلامي، ورسامو القصر في عصر المغول العظيم ينظر: يحيى مراد، معجم أسماء المستشرقين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥هـ، ص٩٤-٩٥.

(١٩) توماس أرنولد، الخلافة، ترجمة: جميل معلا، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر.ص٧.

(٢٠) (كارل بروكلمان Karl Brokelmann (1868-م)، مستشرق ألماني، اهتم من صغره بتعلم اللغات، ودرس اللغات الشرقية على يد عدد من المستشرقين المتخصصين في عدد من الجامعات الأوروبية، حتى أتقن إحدى عشرة لغة شرقية، كانت رسالته للدكتوراه عن العلاقة بين كتاب: الكامل في التاريخ لابن الأثير وكتاب أخبار الرسل والملوك للطبري، تعاون مع بعض المستشرقين في تحقيق طبقات ابن سعد، وعيون الأخبار، وله مؤلفات عديدة؛ من أبرزها: المعجم السرياني، تاريخ الأدب العربي، تاريخ الآداب في الشرق، موجز النحو المقارن للغات السامية، وتاريخ الشعوب والدول الإسلامية، والذي لم يخل من الطعن والتشكيك في الإسلام.
ينظر: عبدالرحمن بدوي، مرجع سابق، ٥٧-٦٦.

(٢١) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية: نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص٨٣ – ٨٤.

(٢٢) فلهاوزن (١٨٤٤-١٩١٨م) g.wellhausen : يوليوس فلهاوزن: ألماني من إقليم نيدرزاكسن، تخرج من جامعة جوتنجين، تناول فلهاوزن أدب العهد القديم بأسلوب ثوري وبلغة رائعة، وقد حورب بشدة من رجال اللاهوت المسيحي التقليديين، شاع صيت فلهاوزن وأصبح لا يمكن على الإطلاق تصور الدراسات الحديثة للعهد القديم بدون فلهاوزن، آثاره كثيرة منها: تاريخ اليهود، ومحمد في المدينة، ودستور المدينة أيام النبي (١٨٨٩)، ورسائل النبي والوفود إليه نقلا عن ابن سعد متنا وترجمة (١٨٨٩م)، (معجم أسماء المستشرقين – د/ يحيى مراد – ص ٥١٧، ٥١٨.

(٢٣) يوليوس فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، نقله إلى العربية وعلق عليه: د. محمد عبدالهادي ريده، الألف كتاب لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٣٤.

(٢٤) "فيليب حتي" Hitti, Ph. (1886-1978م)، مستشرق لبناني الأصل، أمريكي الجنسية، وُلد في لبنان، وتخرج في الجامعة الأمريكية في بيروت، وحصل على الدكتوراه من جامعة كولومبيا، وعمل أستاذاً في عدد من الجامعات الأمريكية واللبنانية، وأسهم في تحرير دائرة المعارف (الإسلامية)، والبريطانية، والأمريكية، ودائرة معارف العلوم الاجتماعية، له مجموعة من المؤلفات؛ منها: أصول الدولة الإسلامية، والسوريون في الولايات المتحدة، وأمريكا في نظرٍ شرقي، وتاريخ العرب، والشرق الأوسط والتاريخ، ومجموعة من الأبحاث نشرت في عدد من الدوريات الغربية.
ينظر: العقيقي، مرجع سابق، ١٤٨/٣-١٥١.

(٢٥) فيليب حتي، تاريخ العرب المطول، دار الكشاف، بيروت، ط٤. ١٩١/١.

(٢٦) Encyclopedia of Islam, E. J. Brill, Leaden, New Edition, vol. ix, p. 422

(٢٧) (أنا جذيلها المحكك) قال ابن الأثير: أراد أنه يُستشفى برأيه كما تستشفى الإبل الجربى باحتكاكها بالعود.

(٢٨) عذيقها المرجب: الرجبة: هو أن تُعمد النخلة الكريمة ببناء من حجارة أو خشب إذا خيف عليها لطولها وكثرة حملها أن تقع، والعذيق: تصغير العذق بالفتح وهي النخلة وهو تصغير تعظيم.

ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مرجع سابق.

(٢٩) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الحدود ١٤٥/١٢ حديث رقم (٦٨٣٠)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٣٠) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب: فضل أبي بكر بعد النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم (٣٦٦٨)، ٣٦٨/٧.

(٣١) رواه أحمد، المسند ١٨٦/٥، حديث رقم (٢١٦١٧)، إسناده صحيح على شرط مسلم، ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ٤٩٠/٣٥.

(٣٢) صحيح البخاري مع الفتح، حديث (٣٦٦٨)، ٣٦٨/٧.

(٣٣) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب: الأحكام، باب: الاستخلاف.

(٣٤) ابن هشام، سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، ٣٤١/٤.

(٣٥) فاضل الكبيسي، فيليب حتي عصر النبوة والخلافة الراشدة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، ص٢٨٢.

(٣٦) ابن عبدالبر، التمهيد، تحقيق: مصطفى العلوي، محمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ، ١٢٧/٢٢.

(٣٧) سنن الترمذي، دار الكتب العلمية، حديث رقم (٣٨٠٥) قال عنه الألباني: صحيح، ينظر: صحيح سنن الترمذي، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، ط١، ١٤٠٨هـ.

(٣٨) صحيح البخاري مع الفتح، كتاب الأحكام، ٢٠٦/١٣.

(٣٩) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٠٨/٤.

(٤٠) منهاج السنة، مرجع سابق، ١٣٩/١.

(٤١) المرجع نفسه، ١/١٤٠ – ١٤١.

(٤٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ، ١/٥١٩ – ٥٢٠.

(٤٣) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.
٣/٦٦، وصححه الذهبي.

(٤٤) أبو بكر الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ١/٤٨٠.

(٤٥) ينظر: صحيح البخاري، كتاب: فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤٦) محمد بن الأثير الجزري، جامع الأصول في أحاديث الرسول، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ، ٨/٥٨٥.

(٤٧) البخاري مع الفتح، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، ٧/٣٧١، حديث رقم (٣٦٧٥).

(٤٨) البخاري مع الفتح، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، حديث رقم (٣٦٦٢)، ٧/٣٦٧.

(٤٩) البخاري مع الفتح، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب: فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، حديث رقم (٣٦٦١)، ٧/٣٦٦.

(٥٠) أحمد بن حسين البيهقي، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، دار الآفاق الجديدة، ١/٣٤٥.

(٥١) البخاري مع الفتح، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب المهاجرين وفضائلهم..، حديث رقم (٣٦٥٢)، ٧/٣٥٤ – ٣٥٥.

(٥٢) التوبة: (٤٠).

(٥٣) البخاري مع الفتح، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب المهاجرين وفضائلهم..، حديث رقم (٣٦٥٣)، ٧/٣٥٥.

(٥٤) البخاري مع الفتح، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: قول النبي ﷺ: سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر » حديث رقم (٣٦٥٤)، ٧/٣٥٩.

(٥٥) ابن حجر، فتح الباري، ٣٦٢/٧.

(٥٦) البخاري مع الفتح، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، حديث رقم (٣٦٦٦)، ٣٦٨/٧.

(٥٧) البخاري مع الفتح، كتاب مناقب الأنصار، باب: أيام الجاهلية، حديث رقم (٣٨٤٢)، ٥٣٣/٧.

(٥٨) الليل: ١٧- ١٨.

(٥٩) الواحدي، أسباب النزول، مطبعة الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٩٨٧هـ/١٩٦٨م، ص٤٥٦.

(٦٠) تفسير ابن كثير، ٥٢٢/٤.

(٦١) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٦.

(٦٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ١٣٩/٣.

(٦٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبة التجارية، مادة (ف ل ت)، ٤٦٧/٣.

(٦٤) جمال الدين بن منظور ، لسان العرب: (ف ل ت)، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م، ٦٧/٢.

(٦٥) المرجع السابق، ٦٨/٢، والحديث في صحيح مسلم، كتاب الوصية، حديث رقم (١٠٠٤).

(٦٦) منهاج السنة، ٦٤/٢.

(٦٧) كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولها، ص١٩٦، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام علي، ط١، ١٤١٥هـ.

(٦٨) لورا فيشا فاغليري L. Veeccia Vaglieri: باحثة إيطالية معاصرة اهتمت بدراسة التاريخ الإسلامي، والأدب العربي، من آثارها: قواعد العربية، والإسلام، ودفاع عن الإسلام والعديد من الدراسات في المجالات الاستشراقية.

(٦٩) Encyclopedia of Islam, New Edition, Vol. i, P. 381

(٧٠) دونالدسن. د.م D.M.DONALDSON: مستشرق إنجليزي من آثاره: عقيدة الشيعة، وعقيدة الشيعة في الإمامة، وسلمان الفارسي، والزواج العرفي في الإسلام، والتوبة في الإسلام، والحكم في الإسلام، والإسلام في الهند. ينظر: العقيقي، المستشرقون، ٢/ ٩٤.

(٧١) دوايت م.دونالدسن، عقيدة الشيعة، تعريف ع. م، مكتبة الخانجي ومطبعتها، القاهرة، ص٣٢.

(٧٢) Encyclopedia of Islam, i, P. 381

(٧٣) ibid. vol. ix, p. 420

(٧٤) صحيح مسلم، ٣/ ١٣٨٠، حديث رقم (١٧٥٩).

(٧٥) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ط٣، ٣/ ٢٣٦.

(٧٦) المستدرك على الصحيحين، مرجع سابق، ٣/ ٨٠، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

(٧٧) ينظر: الطبري، تاريخ الأمم والملوك، مرجع سابق، ٢/ ٢٣٦.

(٧٨) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة، ١/ ٤٤.

(٧٩) البيهقي، الاعتقاد، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ، ١/ ٣٥٢.

(٨٠) أبو بكر الباقلاني، كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، مرجع سابق، ١/ ٤٨٢.

(٨١) النووي، شرح صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، ط٢، عام ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ١٢/ ٧٧ – ٧٨.

(٨٢) النووي، شرح صحيح مسلم، ١٢/ ٧٧.

(٨٣) علاء الدين علي المتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، دار الكتب العلمية، ٥/ ٢٦٢.

(٨٤) المرجع نفسه، ٥/ ٢٦٤.

(٨٥) عائض الحجيلي، أبو بكر الصديق رضي الله عنه في كتابات المستشرقين من خلال دائرة المعارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة طيبة، كلية التربية والدراسات الإنسانية، ١٤٢٤هـ، ص١٨١.

(٨٦) المرجع نفسه، ص١٨٢.

(٨٧) سليم بن قيس، السقيفة، ص٢٥٣.
(٨٨) المفيد، الإرشاد، ١٠٧ -١٠٨.
(٨٩) الطوسي، المفصح في الإمامة، ص١٢٥.
(٩٠) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ٢٢٨/٤.
(٩١) أبو محمد علي بن يونس البياضي، الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، ص١٢٨.
(٩٢) ابن عبدالبر، التمهيد، تحقيق: مصطفى العلوي، محمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ، ١٢٩/٢٢.
(٩٣) أبو المعالي الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم، مكتبة الخانجي، مصر، ص٤٢٨.
(٩٤) الموسوي، الشيعة والتصحيح، مرجع سابق، ص٤٨.
(٩٥) المرجع نفسه، ص٤٨.
(٩٦) الكسروي، التشيع والشيعة، راجعه وصححه وحقق نصوصه وعلق عليه، ناصر عبد الله القفاري، سلمان بن فهد العودة، ص١٣٧.
(٩٧) دوايت م.دونالدسن، عقيدة الشيعة، تعريف ع. م، مكتبة الخانجي ومطبعتها، القاهرة، ص١٩ – ٢٠.
(٩٨) شتورتمان، دائرة المعارف، مادة الشيعة، ٥٧/١٤.
(٩٩) دونالدسن، عقيدة الشيعة، مرجع سابق، ص٢٢.
(١٠٠) المرجع نفسه، ص٢٢، نقلاً عن تاريخ اليعقوبي، ١٢٥/٢.
(١٠١) المرجع نفسه، ص٢٦، نقلاً عن حياة القلوب للمجلسي.
(١٠٢) توماس أرنولد، الخلافة، مرجع سابق، ص٧.
(١٠٣) الحشر: ٨ – ٩.
(١٠٤) البخاري، حديث رقم (٦٧٩٢)، ٢٦٣٨/٦.
(١٠٥) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مرجع سابق، ٨٢/٤.
(١٠٦) نعمة الله الجزائري، الأنوار النعمانية، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ٢٣٤/٢.
(١٠٧) فخر الدين الرازي، معالم أصول الدين، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤٠٤هـ، ص١٤٤.
(١٠٨) صحيح مسلم، كتاب الوصية، حديث رقم (١٦٣٥)، ١٢٥٦/٣.

(١٠٩) البخاري، مع الفتح، كتاب الحدود، حديث رقم (٣١)، ١٢/١٤٤.

(١١٠) فخر الدين الرازي، معالم أصول الدين، مرجع سابق، ١/١٤٣.

(١١١) النوكى: أي الحمقى.

(١١٢) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مرجع سابق، ٤/٨٠.

(١١٣) ينظر: محسن عبدالناظر، مسألة الإمامة والوضع في الحديث عند الفرق الإسلامية، الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨٣م، ص١٨٧.

(١١٤) المرجع نفسه، ص١٣.

(١١٥) محسن عبدالناظر، مسألة الإمامة، ص٤٧، نقلاً عن التستري، قاموس الرجال، ٤/٤٤٦.

(١١٦) ينظر المرجع نفسه، ص١٩١، نقلاً عن المامقاني، تنقيح المقال في علم الرجال، ص٤٣١.

(١١٧) المرجع نفسه، ص١٨٥.

(١١٨) ابن الجوزي، الموضوعات، باب فضائل علي، ١/٣٦٩.

(١١٩) محسن عبدالناظر، مرجع سابق، ص١٨٥.

(١٢٠) محسن عبدالناظر، مرجع سابق، ص١٨٦، نقلاً عن معروف هاشم الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ط لبنان، ١٩٧٣م، ص٢٦١.

(١٢١) المرجع نفسه، ص١٨٦.

(١٢٢) المرجع نفسه، ص٤٨، نقلاً عن التستري، قاموس الرجال، طهران، ١٣٤٠هـ، ص٤٥٠.

(١٢٣) الأنعام: ٣٨.

(١٢٤) النحل: ٨٩.

(١٢٥) النحل: ٤٤.

(١٢٦) ينظر: الكليني، أصول من الكافي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ط٣، طهران، ١٣٨٨هـ، ١/٢٧٤.

(١٢٧) التوبة: ٣٦.

(١٢٨) الطوسي، الغيبة، تحقيق: عباد الله الطهراني، وعلي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٤١١هـ، ص١٤٩.

(١٢٩) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٥م، ١٤٦/١.

(١٣٠) ابن تيمية، منهاج السنة، مرجع سابق، ٤١٣/٧.

(١٣١) سنن البيهقي الكبرى، مكتبة دار الباز، ٢٠٨/١٠.

(١٣٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة، تحقيق: محمد الرازي، ط طهران، ١٣٨٨هـ، ٢٦٠/٣٠.

(١٣٣) المجلسي، بحار الأنوار، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٢٤٦/٢.

(١٣٤) الكافي، ٢٢٩/٨.

(١٣٥) الكسروي، التشيع والشيعة، مرجع سابق، ص٥٢.

(١٣٦) الترمذي، مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حديث رقم (٣٧١٣)، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، ٥٢٢/٣.

(١٣٧) ابن عبدالبر، التمهيد، مرجع سابق، ١٣٣/٢٢.

(١٣٨) سورة محمد: ١١.

(١٣٩) المعجم الوسيط، باب (الواو)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٦٠م، ١٠٥٨/٢.

(١٤٠) سنن الترمذي، مناقب علي، حديث (٣٧١٣)، ٦٣٣/٥.

(١٤١) المائدة: ٦٧.

(١٤٢) الكليني، أصول من الكافي، مرجع سابق، ٢٩٠/١ – ٢٩١.

(١٤٣) المرجع نفسه، ٢٩٣/١.

(١٤٤) الشرح: ٧.

(١٤٥) المائدة: ٦٧.

(١٤٦) محسن عبدالناظر، مرجع سابق، ص٢٤٦.

(١٤٧) الطبطبائي، الميزان في تفسير القرآن، لبنان، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ٤٦/٦.

(١٤٨) الطبرسي، الاحتجاج، تحقيق: محمد باقر، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف، ١٩٦٦م، ٨٤/١.

(١٤٩) المائدة: ٣.

(١٥٠) الزنجاني، عقائد الإمامية الاثني عشرية، لبنان، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ص٩١.

(١٥١) المامقاني، تنقيح المقال، مرجع سابق، ٣٨/١، الحسني، الموضوعات، مرجع سابق، ص٢٥٤ – ٢٥٥.

(١٥٢) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط٦، ٢٠٠٨م، ص١٩-٢٠.
(١٥٣) صحيح البخاري، كتاب: المغازي، باب: غزوة تبوك، حديث رقم (٤١٥٤).
(١٥٤) المرجع نفسه.
(١٥٥) ابن حجر، فتح الباري، ٧٤/٧.
(١٥٦) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مرجع سابق، ٧٨/٤.
(١٥٧) ابن عبدالبر، التمهيد، مرجع سابق، ١٣٢/٢٢.
(١٥٨) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، مرجع سابق، ١٧٤/١٥.
(١٥٩) محسن عبدالناظر، مرجع سابق، ص١٩٠-١٩١، نقلاً عن التستري، الأخبار الدخيلة، ص٢٤٠.
(١٦٠) النساء: ٥٩.
(١٦١) الطبرسي، الاحتجاج، تحقيق: السيد محمد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف، ١٩٦٦م، ٢٣١/١ – ٢٣٢ (هامش ٣).
(١٦٢) محسن عبدالناظر، مرجع سابق، ص٢١٥ – ٢١٦٥.
(١٦٣) موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح، مرجع سابق، ص٣٠.
(١٦٤) المرجع نفسه، ص٣٠.
(١٦٥) المرجع نفسه، ص٣٥.
(١٦٦) أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي، مرجع سابق، ص٢٠، نقلاً عن: المرتضي، الشافي، ص٢٩٢-٢٩٣.
(١٦٧) المرجع نفسه، ص٢١.
(١٦٨) الكسروي، التشيع والشيعة، مرجع سابق، ص٨٩.
(١٦٩) المرجع نفسه، ص١٠٩.
(١٧٠) المرجع نفسه، ص١٠٩.
(١٧١) النساء: ٥٩.
(١٧٢) أحمد الكسروي، التشيع والشيعة، مرجع سابق، ص١١٠-١١١.
(١٧٣) موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح، مرجع سابق، ص٣٨.

المصادر والمراجع

١- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبة التجارية.

٢- ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣- ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٤- ابن سعد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت.

٥- ابن عبدالبر، التمهيد، تحقيق: مصطفى العلوي، محمد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٦- ابن كثير، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٧- أبو المعالي الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم، مكتبة الخانجي، مصر.

٨- أبو بكر الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٩- أبو محمد علي بن يونس البياضي، الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، ط١، ١٣٨٤هـ.

١٠- أجناس جولدزيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة: محمد يوسف موسى وعلي حسن عبدالقادر، وعبدالعزيز عبدالحق، دار الكتب الحديث بمصر.

١١- أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط٦، ٢٠٠٨م.

١٢- أحمد بن حسين البيهقي، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، دار الآفاق الجديدة.

١٣- أحمد سمايلوفتش، فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

١٤- إدوارد سعيد، الاستشراق (المعرفة – السلطة – الإنشاء) ترجمة: كمال أبو الديب، بيروت، الطبعة الثانية.

١٥- آل كاشف الغطاء، أصل الشيعة، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة: الإمام علي، ط١، ١٤١٥هـ.

١٦- توماس أرنولد، الخلافة، ترجمة: جميل معلا، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر.

١٧- جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٨- الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

١٩- الحر العاملي، وسائل الشيعة، تحقيق: محمد الرازي، ط طهران، ١٣٨٨هـ.

٢٠- الدربندري، إكسير العبادات في أسرار الشهادات، تحقيق: محمد جمعة، ١٤١٥هـ، شركة المصطفى، البحرين.

٢١- دوايت م.دونالدسن، عقيدة الشيعة، تعريف ع. م، مكتبة الخانجي ومطبعتها، القاهرة.

٢٢- الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٥م.

٢٣- رودي بارت. الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية، ترجمة: مصطفى ماهر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.

٢٤- الزنجاني، عقائد الإمامية الاثني عشرية، لبنان، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٢٥- السيد أحمد فرج، الاستشراق: (الذرائع – النشأة – المحتوى)، دار طويق للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٦- السيد محمد الشاهد، الاستشراق ومنهجية النقد عند المسلمين المعاصرين، مجلة الاجتهاد، عدد٢٢، ١٩٩٤م، دار الاجتهاد، بيروت.

٢٧- الطبرسي، الاحتجاج، تحقيق: محمد باقر، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف، ١٩٦٦م.

٢٨- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ط٣.

٢٩- الطبطبائي، الميزان في تفسير القرآن، لبنان، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٣٠- الطوسي، الغيبة، تحقيق: عباد الطهراني، وعلي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، إيران، ط١، ١٤١١هـ.

٣١- عائض الحجيلي، أبو بكر الصديق ا في كتابات المستشرقين من خلال دائرة المعارف الإسلامية،رسالة دكتوراه، جامعة طيبة، كلية التربية والدراسات الإنسانية، ١٤٢٤هـ.

٣٢- عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.

٣٣- علاء الدين علي المتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، دار الكتب العلمية.

٣٤- فاضل الكبيسي، فيليب حتي عصر النبوة والخلافة الراشدة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٣٥- فان فلوتن، السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية، ترجمه ونقده وعلق عليه، د.حسن إبراهيم حسن ومحمد زكي إبراهيم، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٩٣٤م.

٣٦- فخر الدين الرازي، معالم أصول الدين، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤٠٤هـ.

٣٧- فيلب حتي، تاريخ العرب المطول، دار الكشاف، بيروت، ط٤.

٣٨- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية: نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٣٩- الكسروي، التشيع والشيعة، راجعه وصححه وحقق نصوصه وعلق عليه، ناصر عبد الله القفاري، سلمان بن فهد العودة.

٤٠- الكليني، الأصول من الكافي، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، ط٣، ١٣٨٨هـ، مطبعة حيدري، نشر دار الكتاب الإسلامية، طهران.

٤١- المجلسي، بحار الأنوار، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٢- محسن عبدالناظر، مسألة الإمامة والوضع في الحديث عند الفرق الإسلامية، الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨٣م.

٤٣- محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة.

٤٤- محمد الحسين آل كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولها، دار الأضواء، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٤٥- محمد بن الأثير الجزري، جامع الأصول في أحاديث الرسول، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٤٦- محمد حسين الزين، الشيعة في التاريخ، دار الآثار، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٤٧- محمد حسيني أبو سعدة، الاستشراق والفلسفة الإسلامية، ط١، ١٩٩٥م.

٤٨- محمود حمدى زقزوق، الاستشراق و الخلفية الفكرية للصراع الحضاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٧٨م.

٤٩- مكتبة أهل البيت الإلكترونية، الإصدار الأول ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، إصدار المركز المعجم الفقهي ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية.

٥٠- ناصر القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، دار الرضا، القاهرة، ط٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٥١- نجيب العقيقي، المستشرقون، دار المعارف، القاهرة.

٥٢- نعمة الله الجزائري، الأنوار النعمانية، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

٥٣- يحيى مراد، معجم أسماء المستشرقين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م/١٤٢٥هـ.

٥٤- يوليوس فلهاوزن، تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، نقله إلى العربية وعلق عليه: د. محمد عبدالهادي ريده، الألف كتاب لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م.

٥٥- الواحدي، أسباب النزول، مطبعة الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٩٨٧هـ/١٩٦٨م.

56- Encyclopedia of Islam, E. J. Brill, Leaden, New Edition, vol. ix.

57- Tritton, Muslim Theology, luzac company, 1947.